حكم العائلة في العراق والتحدي الذي تواجهه الدولة والديمقراطية

سردار عزيز وبلال وهاب

مع كلمة ختامية لديفيد شينكر



صورة مركبة للشخصيات الفاعلة القوية في العراق - (من اليسار إلى اليمين) مقتدى الصدر، محمد الحلبوسي، بافل طالباني ومسرور البارزاني .

الصور الأصلية من رويترز، شاترستوك وويكيبيديا

* يود المؤلفان أن يشكرا **باتريك كلاوسون**، و**حنين غدار**، و**مايكل نايتس**، و**ديفيد شينكر** على تعليقاتهم الموسعة على المسودات السابقة لهذه الدراسة، و**ماي كادو** و**إريك يافورسكي** على مساعدتهما البحثية.

بعد سقوط نظام صدام حسين الدكتاتوري في عام 2003، تزايد عدد الأحزاب السياسية العراقية في إشارة إلى الحماس بشأن الديمقراطية الناشئة في البلاد. لكن تم استغلال هذا الحماس في السنوات الأخيرة من قبل بعض الشخصيات والعائلات، التي استولت على الأحزاب لتعزيز سلطتها ومصالحها. ولا شك أن هناك الكثير من العائلات السياسية والقادة الذين يتمتعون بالجاذبية الشخصية في الشرق الأوسط، ومن بين العوامل التي تساهم في بروزهم في العراق، البنية القبلية للمجتمع، والاقتصاد المعتمد على النفط، وضعف الدولة الناجم عن عقود من الصراع والعقوبات، وتدخل الدول المجاورة.

ملخص تنفيذي

فرضت القاعدة السياسية في مرحلة ما بعد صدام حسين في العراق اضطلاع سياسي شيعي بدور رئيس الوزراء، مما يعكس الأغلبية الوطنية، واضطلاع زعيم كردي بمنصب رئاسة الجمهورية، وزعيم سني بمنصب رئيس مجلس النواب. ويحاول هذا البحث تقديم شرح عن الكتل الثلاث وناخبيها.

يتمحور المشهد السياسي الشيعي العراقي حول "حزب الدعوة"، الذي ما زال يهيمن عليه نوري المالكي، رئيس الوزراء الذي شغل هذا المنصب لأطول مدة في البلاد (2006-2014)، والذي يتحكم بشبكة واسعة داخل البيروقراطية الوطنية. وقد تم تطهير الحزب من منافسيه الداخليين السابقين. وفي مناطق أخرى، ترسّخ عائلتا الصدر والحكيم حركاتهما السياسية الشيعية. وعلى الرغم من أن مقتدى الصدر لم يشكل أبداً حزباً رسمياً، إلّا أنه يرأس "التيار الصدري" الشامل، الذي ظهرت أذرعه السياسية والميليشياوية تحت أسماء مختلفة منذ عام 2005 (مثل تحالف "سائرون" السياسي، وميليشيا "جيش المهدي" وميليشيا "سرايا السلام"). وعادة ما تكون أسماء الأشخاص في العراق مألوفة أكثر من الأحزاب التي يرأسونها. وهكذا تأسس "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي" عام 1982 في إيران ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بعائلة الحكيم. وفي وقت لاحق، أعلن آخر قادة المجلس، عمار الحكيم، ولاء عائلته لـ"تيار الحكمة الوطني" الجديد أيضاً (الحكيم و "الحكمة" لهما نفس الجذر)، وذلك جزئياً للابتعاد عن إيران. وفي الوقت نفسه، فشلت شخصيات سياسية شيعية بارزة أخرى، مثل إياد علاوي، في تحقيق الانتقال إلى الهيمنة العائلية.

وعملت القيادة السنّية العراقية، التي سعت جاهدة لتجنب وصمة البعثية التي طبعت عهد صدام حسين، وبشكل رئيسي من داخل "الحزب الإسلامي العراقي"، الذي قدّم من صفوفه ثلاثة من رؤساء مجلس النواب العراقي الستة ونائب رئيس واحد. لكن حظوظ الحزب تراجعت في الآونة الأخيرة، مما سمح ببروز الزعيمين الشخصيين خميس الخنجر، وهو رجل أعمال، ومحمد الحلبوسي، الذي شغل منصب رئيس مجلس النواب من عام 2018 وحتى أواخر عام 2023، عندما أصدرت "المحكمة الاتحادية العليا" حكماً بعدم أهليته.

وفي السنوات الأخيرة تشددت «حكومة إقليم كردستان»، التي تسبق ديمقراطيتها ديمقراطية بغداد بعقد من الزمن، وتُعتبر منذ فترة طويلة منارة للشرق الأوسط، لتحصر الحكم بين عائلتين هما البارزاني ("الحزب الديمقراطي الكردستاني") وطالباني ("الاتحاد الوطني الكردستاني"). وتشمل الجهات الفاعلة الأخرى في «حكومة إقليم كردستان» "حراك الجيل الجديد" (بقيادة قطب العقارات والإعلام شاسوار عبد الواحد) و"حركة غوران" التي انحسر دورها إلى حد كبير حالياً (والذي كان يقوده في السابق السياسي الراحل صاحب الشخصية البراقة نوشيروان مصطفى).

وسلّط السباق الرئاسي في العراق لعام 2021 الضوء على دور العائلات البارزة في سياسة البلاد. فقد كان كلا المرشحين، الرئيس المنتهية ولايته برهم صالح ومنافسه عبد اللطيف رشيد، تابعين ضمنياً إلى "الاتحاد الوطني الكردستاني"، لكن رشيد كان يتمتع بميزة، وهي زواجه من أخت زوجة الرئيس الراحل جلال طالباني. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022، انتخب مجلس النواب العراقي رشيد رئيساً للبلاد، على الرغم من مؤهلات صالح وشغله للمنصب.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الهيمنة المتزايدة للعائلات السياسية والزعماء النافذين وتأثيرهم على الدولة العراقية. ويتتبع هذا البحث، الذي يتناول المشهد العرقي والطائفي في العراق، كيفية انخراط الجماعات والشبكات السياسية في الفساد وانعدام القانون، ويدفع إلى الاعتبار بأن الزعماء والعشائر السياسية أصبحوا الوحدات السياسية الرئيسية في السياسة العراقية، وهذا مسار يهدد مستقبل الدولة ويتعارض مع رؤية واشنطن.

وأخيراً، توضح الدراسة الآثار المتعددة لهذا الاتجاه الناشئ على أهداف الولايات المتحدة وغاياتها في العراق، وتقترح خطوات لاستعادة التوازن الديمقراطي.

منذ عقدين من الزمن، طمحت السياسة الأمريكية إلى "إرساء الديمقراطية والليبرالية" في العراق، لكنها اليوم تسعى وراء أهداف أكثر تواضعاً تتمثل في تعزيز الاستقرار والسيادة الأساسيين. وللتعامل مع عدم الاستقرار والتقلبات التي يشهدها العراق، على الولايات المتحدة وقادة العالم الآخرين فهم طريقة العمل الداخلية للأحزاب العراقية ولـ "إقليم كردستان"، ومعرفة الشخصيات الرئيسية المعنية. ويجب عليها أيضاً تحديد أفضل المحاورين المحتملين لتعزيز المصالح العراقية والأمريكية على حد سواء. ويشمل هؤلاء أعضاء مجلس الوزراء مثل أولئك الذين يديرون وزارتي الصحة والتعليم، ورؤساء اللجان في مجلس النواب، والقادة العسكريين غير السياسيين، وقادة الأعمال.

الاتجاه الحالي... يخلّف التأثير الضار المتمثل بمعاقبة السلوك الأخلاقي من جانب السياسيين [العراقيين].

يُعد ازدهار الأحزاب السياسية كما حدث في العراق بعد الإطاحة بصدام حسين، ظاهرة طبيعية بعد فترة من الاستبداد. على سبيل المثال، بعد سقوط الجنرال فرانكو في إسبانيا، تم تأسيس أكثر من خمسمائة حزب سياسي. ولكن مع مرور الوقت وتنظيم الانتخابات، تنخفض هذه الأرقام حتماً مع زوال الأحزاب أو اندماجها معاً.

قد يكون النظام السياسي العراقي هشاً بعد عقدين من الغزو الأمريكي، لكن الأحزاب لا تزال هي المهيمنة، حيث يعتمد نظام ما بعد صدام حسين على تقاسم السلطة بين الشيعة والسنّة والأكراد، مع تمثيل محدود لجماعات الأقليات. ولكن بدلاً من توحد الأحزاب العراقية أو تقاربها، إلّا أنها تخضع لسيطرة العشائر والزعماء النافذين، الذين يستخدمونها كواجهات لتعزيز مصالحهم الخاصة. وفي حين تسعى الأحزاب في الديمقراطية الفاعلة إلى تحقيق مصالح سياسية والعمل من خلال المؤسسات بأساليب يمكن التنبؤ بها، إلّا أن الأحزاب العراقية تتجنب اليوم السرديات والهياكل الموحِدة من أجل المصالح الضيقة للزعيم أو العائلة. وتراجع ثقل الطائفة والقبيلة والعرق في ظل هذا الواقع الجديد، على الرغم من أنه ما زال يلعب دوراً إلى حد ما. وبصورة عامة، أدى الاتجاه الحالي إلى إضعاف الطابع الديمقراطي للأحزاب العراقية وتفاقم المخاطر القائمة في البلاد. كما أن له تأثيراً معاكساً يتمثل في معاقبة السلوك الأخلاقي للسياسيين، الذين يصبحون متقلبين وغير فعالين. وكقاعدة عامة، تقوّض الأحزاب غير الديمقراطية الدولة، وتعيق الديمقراطية، وتثقل كاهل الاقتصاد، وتمكّن الميليشيات. ويمكن إيجاد حالة مشابهة إقليمية في لبنان، حيث أدى إضفاء الطابع الشخصي على السياسة على مدى عقود إلى تدمير مؤسسات الدولة وإضعاف معنويات الشعب اللبناني. وفي المنطقة على نطاق أوسع، أدت الإطاحة بالزعماء خلال انتفاضات "الربيع العربي" إلى لفت الانتباه إلى مخاطر إخضاع مؤسسات الدولة لأهواء القادة.

وفي العراق، تسعى الأحزاب التي تقودها شخصيات أو عائلات إلى الحفاظ على مصالحها من خلال السيطرة على جوانب من الاقتصاد، والحفاظ على الميليشيات الخاصة، وبناء شبكات المحسوبية الاجتماعية والسياسية، والاستحصال على الألقاب والمناصب والامتيازات الحكومية الرسمية. ويمكن القول إن هذه الأحزاب، بخلاف نظيراتها الغربية الحديثة، تعمل بناءً على هيكليات قديمة مثل الإقطاعيات التي انتشرت في الإمبراطورية الصفوية والسلطنة العثمانية. وفي كل من العراق الفيدرالي و"إقليم كردستان"، تؤثر هذه السمات المتجددة بشكل خطير على السياسة والاقتصاد والدولة. وهكذا، تبرز المفاهيم القديمة بينما تتداعى المفاهيم الحديثة مثل الدساتير والبيروقراطيات وسيادة القانون.

يهدف هذا البحث إلى دراسة المثابرة والهيمنة المتزايدة للعائلات السياسية والزعماء وتأثيرهم على الدولة العراقية. وتتتبع هذه الدراسة، التي تتناول المشهد العرقي والطائفي في العراق، كيفية انخراط الجماعات والشبكات السياسية في الفساد وانعدام القانون، وتعتبر أن الزعماء النافذين والعشائر السياسية يصبحون الوحدات السياسية الرئيسية في السياسة العراقية، وهو مسار يهدد مستقبل الدولة. وأخيراً، توضح الدراسة الآثار العديدة لهذا الاتجاه الناشئ على أهداف الولايات المتحدة وغاياتها في العراق، وتقترح خطوات لاستعادة التوازن الديمقراطي.

معلومات أساسية عن خلفية السياسة العراقية

إن الاتجاه نحو تحوّل الأحزاب السياسية العراقية ببطء إلى هيكليات تتمحور حول شخص أو عائلة معينة، هو أكثر وضوحاً في كردستان، حيث تبرز سمات السلالة الحاكمة وانتقال السلطة إلى أبناء العائلات الكبرى وأحفادها. وفي مناطق أخرى من العراق، الذي بدأ سياسة تنافسية متعددة الأحزاب في أعقاب الغزو الأمريكي عام 2003، بعد عشر سنوات من قيام كردستان بذلك، قضت العائلات السياسية الحديثة العهد والزعماء النافذين الذين برزوا مؤخراً على الازدهار الأولي للحياة السياسية المتنوعة.

وبالنسبة لمعظم الأحزاب العراقية في مرحلة ما بعد الغزو، استلزم النجاح المستمر التخلي عن الأسس الأيديولوجية أو التنظيمية لصالح الزعيم الشخصي أو العائلة الشخصية. على سبيل المثال، يهيمن رئيس الوزراء السابق نوري المالكي على "حزب الدعوة". وتظل عائلتا الصدر والحكيم ركيزة لاتجاهاتهما السياسية: "التيار الصدري" و"تيار الحكمة الوطني" (الحكيم و"الحكمة" لديهما الجذور نفسها)، علماً أن عائلة الحكيم كانت مرتبطة سابقاً بـ"المجلس الأعلى الإسلامي العراقي". وهذه الأسماء الشخصية مألوفة في العراق أكثر من الأحزاب التي ترأسها. وفي الوقت نفسه، لم تنجح شخصيات سياسية بارزة أخرى، مثل إياد علاوي، في تحقيق الانتقال إلى الهيمنة العائلية.

وعندما يكون حزب ما تابعاً فعلياً إلى شخصية معينة، فقد يتغير الإسم أو البرنامج، لكن المبدأ الأساسي يبقى ذاته، وهو الولاء للزعيم الذي يرأس الحزب. على سبيل المثال، لا يزال مقتدى الصدر يلعب دوراً مركزياً في تياره، على الرغم من التحولات المتعددة في مجموعاته السياسية والعسكرية. وعلى نحو مماثل، فإن قطب العقارات والإعلام الكردي شاسوار عبد الواحد معروف أكثر من "حراك الجيل الجديد" الذي شكله أو أي من أعضائه أو برامجه.

وفي "كردستان العراق"، سار "الاتحاد الوطني الكردستاني" الذي ترأسه عائلة طالباني على خطى عائلة البارزاني المنافسة له والتي ترأس "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، حيث اعتمد مبدأ السلالة الحاكمة ومرر شعلة القيادة من فرد إلى آخر ضمن العائلة. وتمنح السوابق التاريخية والمكانة الاجتماعية الأحزاب العراقية الأخرى هذا الامتياز أيضاً. وتوضح المنافسة الرئاسية الأخيرة في العراق دور العائلة في السياسة العراقية. فكلا المرشحين، الرئيس المنتهية ولايته برهم صالح ومنافسه عبد اللطيف رشيد، تابعان ضمنياً إلى "الاتحاد الوطني الكردستاني"، على الرغم من أن صالح كان المرشح الرسمي للاتحاد، في قرار حُسم أخيراً قبل ساعات من التصويت. لكن المنافس كان يتمتع بميزة، وهي زواجه من شاناز إبراهيم أحمد، شقيقة هيرو إبراهيم أحمد، زوجة الرئيس الراحل جلال طالباني. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022، انتخب مجلس النواب العراقي رشيد رئيساً على الرغم من مؤهلات صالح وشغله للمنصب. وهكذا فاز مرشح عائلة طالباني بفضل الضغوط التي مورست من وراء الكواليس والدعم العراقي الضمني، مع توقع المعاملة بالمثل من عائلة طالباني وغيرها

من أصحاب النفوذ الأكراد. وفي مثال صارخ على الاستثنائية العائلية، شعر وزير المالية العراقي السابق علي علاوي بإهانة شخصية عندما استدعاه مجلس النواب للمساءلة والاستجواب في نيسان/إبريل 2021، حيث ادّعى أن هذا الإجراء لم ينتهك كرامة الحكومة فحسب، بل أيضاً دوره الوزاري وشرف اسم عائلته. وقد يكون استدعاء علاوي مفاجئاً نظراً لتلقيه دروسه الجامعية في "جامعة هارفارد" و"معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا"، والذي أعقب ذلك في النهاية مسيرته الوزارية، ولكنه يعكس اتجاهاً حقيقياً في عراق اليوم. وبصورة ضعيفة للغاية، قد يتصوّر المرء مشاركة (شخص من) عائلة كينيدي أو عائلة بوش مشاعر مماثلة في السياق الأمريكي، لكن السلالات السياسية الأمريكية حافظت على مكانتها ضمن القواعد الديمقراطية، ويتم انتخابها من قبل الناخبين.

بروز السياسة القائمة على الشخصيات في العراق يتعارض مع رؤية واشنطن

إن بروز السياسة القائمة على الشخصيات في العراق يتعارض مع رؤية واشنطن. ففي حين كانت السياسة الأمريكية تطمح قبل عقدين من الزمن إلى "إرساء الديمقراطية والليبرالية" في العراق، فإنها تسعى اليوم وراء أهداف أكثر تواضعاً تتمثل بتعزيز الاستقرار والسيادة الأساسَيين. ولكن حتى هذه النتائج أثبتت أنها بعيدة المنال وسط الفشل في بناء التوافق، والذي تجلى في التأخير الذي دام عاماً كاملاً (2022-2021) بين إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة. أما بالنسبة للسيادة، فقد ساهمت علاقات المحسوبية الإقليمية في تردد العراق في مواجهة التدخل الخارجي، كما حصل عندما شنت إيران وتركيا ضربات بطائرات مسيّرة في "إقليم كردستان العراق".

وفي البيئة الحالية، تقود العائلات السياسية السردية السياسية من خلال حضورها الإعلامي الضخم وتسعى وراء الثروة عن طريق الدولة. ونتيجة لذلك، تشكل الاستمرارية والمكاسب قصيرة الأمد السمات المميزة للسياسة العراقية بدلاً من خدمة المصلحة العامة والوطنية.

من الأحزاب إلى العائلات والزعماء النافذين

تظهر هيمنة الزعماء السياسيين النافذين والعائلات السياسية في بغداد وكردستان بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء البلاد. فزعماء العائلات، الذين غالباً ما يكونون عنيفين، يضطرون إلى التنافس سياسياً لأنهم لم يجمعوا ما يكفي من السلطة للسيطرة على منافسيهم بوسائل أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تتجلى اليوم المنافسات السياسية في معظم الأحيان داخل الخطوط العرقية والطائفية وليس عبرها، نظراً إلى نظام تقاسم السلطة القائم أساساً. على سبيل المثال، تخصص العائلتان الكرديتان الحاكمتان رأس المال السياسي للسيطرة على "إقليم كردستان" أكثر منه للتنافس مع الأحزاب العربية في بغداد. وفي إحدى حالات التدمير الذاتي، سيطر "الاتحاد الوطني الكردستاني" على مدينة كركوك بينما استولى "الحزب الديمقراطي الكردستاني" على حقولها النفطية. وعندما سعى الحزبان إلى لعب دور المفسد خلال استفتاء عام 2017 على انفصال كردستان، فقدا السيطرة تماماً على المدينة ونفطها لصالح السلطات الاتحادية. وتَعطّل تشكيل الحكومة بعد عام 2021 بشكل رئيسي بسبب الانقسام الشيعي بين الصدر ومنافسيه، حيث انحاز مسعود البارزاني إلى الصدر ودعمت عائلة طالباني "الإطار التنسيقي" المرتبط بالميليشيات المدعومة من إيران والذي يعارض أعضاؤه الصدر.

ويتناقض الوضع اليوم بشكل كبير مع الانتخابات الأولى التي شهدها العراق في مرحلة ما بعد صدّام، عندما تشكلت تحالفات عرقية وطائفية شاملة وضخمة بهدف تعظيم سلطة المجتمعات المعنية ومدى تمثيلها. ففي انتخابات كانون الثاني/يناير 2005، قدمت جميع الأحزاب الشيعية الرئيسية مرشحيها في إطار "الائتلاف

العراقي الموحد"، كما عملت الأحزاب الكردية بالمثل في إطار "التحالف الوطني الديمقراطي الكردستاني"، وحذت الأحزاب السنّية حذوهما في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005 في ظل "جبهة التوافق العراقية".

سياسة العائلات الحاكمة والدولة

تستخدم العائلات الحاكمة في العراق، على غرار الدولة نفسها، أدوات متنوعة لتعزيز سيطرتها، وهي: الاسم، والرمزية الدينية والوطنية، والمال، والسلاح. ويحدث ذلك داخل جميع الأحزاب الكردية والعراقية الرئيسية. وعلى غرار "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني"، اللذين يحرصان على صون الرموز الكردية فضلاً عن سرديات التاريخ والنضال، يتنافس الصدر ومنافسوه على استغلال معاناة الشيعة السابقة في عهد صدام حسين وبالتالي استغلال الانتصار على تنظيم "الدولة الإسلامية".

وتنطوي العلاقة بين العائلات السياسية العراقية والدولة على مفارقة. فمن ناحية، تعتمد العائلات على الدولة لتأمين معيشتها، وهي بالتالي على استعداد للدفاع عنها ضد التهديدات الوجودية، كما اتضح من وحدة الهدف التي أظهرتها قوات "البيشمركة" الكردية والكثير من الجهات الفاعلة العسكرية العراقية والميليشيات العراقية التي حررت العراق من قبضة تنظيم "الدولة الإسلامية". ومن ناحية أخرى، تشكل الدولة القوية الملتزمة بالقانون تهديداً لمشاريع محسوبياتها، التي ترقى غالباً إلى مستوى النهب، مما يحرم هذه الجهات الفاعلة من الوصول إلى ثروات الدولة والقدرة على التحكم بالشرطة والجيش وقوات الحدود. ولكي تزدهر، تحتاج العائلات السياسية وزعماؤها إلى دولة قائمة ولكن ضعيفة. وتحافظ ديناميكية التعاون والتنافس هذه على استمرارية العائلات بينما تحد بشدة من سلطة الدولة ونفوذها، كما يتجسد في مفهوم اللادولة (أو مناهضة الدولة)، الذي ينطوي في إطاره الهدف الأساسي للجهات الفاعلة السياسية على إضعاف الدولة لدرجة تعجز فيها عن محاسبتهم. ويجسد أيضاً هذا المفهوم رغبة الميليشيات في دولة لا تحتكر استخدام القوة. لكن هذا المفهوم يتجاهل اعتماد العائلات والجهات الفاعلة الأخرى على الدولة للحصول على الدعم المالي والإطار التنظيمي.

لكي تزدهر، تحتاج العائلات السياسية وزعماؤها النافذين إلى دولة قائمة ولكن ضعيفة.

نادراً ما عرف العراق الاستقرار منذ أن أصبح دولة قبل قرن من الزمن تقريباً. فسواء في ظل النظام الملكي أو الجمهوري، كانت الدولة مرادفة للسلطة والنفوذ، مما يعني أن انهيار قيادة معينة يؤدي حتماً إلى إعادة هيكلة جذرية للنظام. وبالتالي، سعى مَن هم في السلطة إلى السيطرة على الدولة بدلاً من التنافس على حكمها بشكل مؤقت. وقد أتاح ضعف الدولة المستمر فرصاً أمام العائلات والأحزاب على حد سواء للسيطرة (على البلاد)، سواء أكانت العائلات والأحزاب سياسية أو دينية أو عسكرية بطبيعتها.

وحتى "حزب البعث"، بصرف النظر عن أيديولوجيته الاشتراكية، عزز حكم العائلات في العراق. فعلى الرغم من تنظيمه وفقاً لتسلسل هرمي صارم، فقد أصبح الأداة الشخصية لعائلة حسين في العراق، ولعائلة الأسد في سوريا. وقد حددت دراسة أجراها الباحثان العراقيان فالح عبد الجبار وهشام داوود مركز السلطة في شخص صدام حسين، في حين تم استدعاء عناصر من عشيرته وفقاً للحاجة والمهمة الوظيفية. على سبيل المثال، عهد الزعيم العراقي بمهمة الحرب مع إيران إلى ابن خاله (وأخ زوجته) عدنان خير الله، الذي شغل منصب وزير الدفاع، وبمهمة قوات النخبة العراقية إلى أبنائه. ووصف آخرون الحزب بأنه قبلي جديد، مما يعني أن العاطفة والخبرة المشتركة هما اللتان توحدان صفوفه بدلاً من الأيديولوجية. ولا شك في أن القبلية عادت إلى الظهور منذ سقوط صدام حسين في عام 2003.

وفي ظل حكمه الاستبدادي، اضطرت جماعات المعارضة إلى العمل بسرية وإخفاء هويتها، لكن تحوّل العراق إلى السياسة التنافسية أدى إلى تغيير الوضع، مما سمح ببروز عائلات سياسية أخرى وزعماء آخرين. وفي الانتخابات الأولى ما بعد الغزو، سعى المرشحون إلى البروز من خلال الانضمام إلى أحزاب كانت معارضة لصدام حسين من المنفى. ولكن مع كل انتخابات لاحقة، تطلبت النجومية السياسية أكثر من مجرد الانتماء الحزبي أو تاريخ من النشاط المناهض لصدام حسين. بالإضافة إلى ذلك، مع تعمق الطائفية واشتداد التنافس السياسي داخل كل مجتمع، عمدت العائلات السياسية والزعماء إلى الاستيلاء على الأحزاب السياسية القائمة أو إنشاء أحزاب جديدة.

مع تعمق الطائفية واشتداد التنافس السياسي داخل كل مجتمع، عمدت العائلات السياسية والزعماء النافذين إلى الاستيلاء على الأحزاب السياسية القائمة أو إنشاء أحزاب جديدة.

كان جميع قادة الأحزاب الذين وصلوا إلى السلطة بعد عام 2003، باستثناء مقتدى الصدر، يعيشون في المنفى خلال عهد صدام حسين وكان معظمهم يستخدمون أسماء مستعارة. وعند عودتهم إلى العراق وترشحهم لمناصب انتخابية، شددوا على أسماء عائلاتهم لتأكيد هوياتهم الطائفية أو القبلية والتغلب على أي نقص أولي في الشعبية. على سبيل المثال، استأنف رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، الذي كان يستخدم الاسم المستعار "جواد"، استخدام اسمه الأصلي وكان في الكثير من الأحيان يخبر الجماهير أن جده كان شاعراً ووزيراً في ظل النظام الملكي. وكان المالكي، زعيم "حزب الدعوة"، على خلاف مرير مع الصدر، صهر مؤسس الحزب. وخلال الاحتلال الأمريكي، حاول المالكي حتى قتل منافسه، الذي حاصرت قواته في النهاية رئيس الوزراء، مما اضطره إلى طلب المساعدة الأمريكية للهروب. وأصبح محمد شياع السوداني فيما بعد أول رئيس وزراء عراقي لم يتم نفيه خلال حكم صدام حسين.

وأدت الأسبقية الزمنية في السياسة التنافسية في "كردستان العراق"، بدءاً من عام 1992، إلى تسهيل قيام مجتمع أكثر استقراراً وثقافة وتحضراً. واليوم، يميل السكان إلى الاهتمام بالخدمات والسلع الاستهلاكية أكثر من اهتمامهم بالقومية. ولكن حتى في كردستان، شهدت السلطة تحولاً ملحوظاً منذ فترة ما بعد صدام حسين، حيث طغت العائلات السياسية والزعماء النافذين على الأحزاب السياسية، مما أدى إلى تقويض التطلعات الديمقراطية. ويفسر التناقض بين النظام السياسي غير القومي والقيادة الرجعية الفجوة الواسعة بين الحكومة والمجتمع. وقد أدى الانتقال من الأحزاب إلى العائلات والزعماء النافذين إلى دفع «حكومة إقليم كردستان» بعيداً عن الدولة الوطنية المنشودة والحكم الذاتي الكامل.


TURKEY
SYRIA
IRAN
IRAQ
SAUDI ARABIA
KUWAIT
KUWAIT CITY
BAGHDAD
DUHOK
Zakho
Duhok
Bashiqa
ERBIL
Erbil
Sinjar
Tal Afar
Mosul
NINEVEH
Makhmur
SULAYMANIYAH
Sulaymaniyah
Kirkuk
Hawija
KIRKUK
Bayji
Tikrit
Tuz Khormatu
SALAH AL-DIN
Samarra
Khanaqin
al-Qaim
Euphrates
Tigris
DIYALA
ANBAR
Karbala
KARBALA
BABIL
WASIT
MAYSAN
Najaf
QADISIYAH
DHI QAR
Nasiriyah
NAJAF
AL-MUTHANNA
Basra
BASRA
Kurdish Control
Official KRG border
KRG claim
KDP territory inside KRG
PUK territory inside KRG
KDP extension from 2014
PUK extension from 2014
PKK presence
Shia Control
Iraqi army and Shia militia offensive, Oct 2017–Jan 2018
Iraqi army and Shia militias
Iraqi army and Shia militias (desert)
Governorate border
Pro-Baghdad Militia Control
Shia Turkmen militia
Christian militia
Yazidi militia

عوامل التمكين

تشمل العوامل التي ساهمت في ظهور الحكم الشخصي والعائلي في العراق البنية القبلية للمجتمع، والاقتصاد المعتمد على النفط، وضعف الدولة الناجم عن عقود من الصراع والعقوبات، وتدخل الدول المجاورة:

• **المجتمع القبلي.** غالباً ما يكون للعائلات السياسية العراقية خلفيات قبلية وتستخدم الموارد والأعراف القبلية للحصول على الدعم والشرعية. ولكنها تحاول أيضاً تجاوز السلطة القبلية وتتبع نمطاً يعود تاريخه إلى الحكم العثماني ثم البريطاني. على سبيل المثال، غالباً ما كان العثمانيون يعيّنون شخصيات قبلية لقيادة الإمارات المختلفة، وكانت هذه الشخصيات تستخدم بدورها علاقتها بإسطنبول لتعزيز سلطتها المحلية وثروتها. وقد نجت العائلات السياسية من الاضطرابات السياسية على مرّ تاريخ العراق، ووازنت الأنظمة المتعاقبة بين استرضائها واستقطابها من جهة والحد من نفوذها من جهة أخرى.

• **التشرذم الاجتماعي والسياسي.** أدت الحرب الأهلية الكردية (1994-1997) إلى تقسيم "كردستان العراق" إلى قطاعين، يضم كل منهما حزبه السياسي وقوات الأمن والأراضي الخاصة به. وفي العراق الاتحادي، أدى العنف الطائفي بين السنّة والشيعة بعد عام 2003 إلى حشد شرائح من المجتمع العراقي التي أصبحت فيما بعد ميليشيات كبيرة انضم الكثير منها إلى "قوات الحشد الشعبي" المدعومة من الدولة وحظيت باعتراف ديني وقانوني كجزء من جهاز أمن الدولة.

• **الاقتصاد المعتمد على النفط.** تمثل عائدات النفط العراقي أكثر من 90 في المائة من ميزانية الحكومة، مما يخلق "دولة ريعية" تُعد بمثابة رب العمل الرئيسي والمحرك الاقتصادي في البلاد. وفي حين لم تحل عائلة واحدة محل عائلة صدام حسين منذ عام 2003، إلّا أن الأحزاب المتنافسة تستغل موارد الدولة لبناء شبكات المحسوبية وتمويلها، وتوظيف أنصارها في المناصب الحكومية وتحويل الأموال لمصالحها. على سبيل المثال، بعد أن أدرك مقتدى الصدر أن السيطرة على البلاد بأكملها تفوق قدرته، ركز منذ عام 2005 بشكل مستمر على الوزارتين الحيويتين الصحة والكهرباء، حيث يشغل مساعديه مناصب نافذة ويوزعون عقوداً مربحة على الشركات التي يديرها الصدر. وإذا تعرضت هذه المصالح للخطر، ستهب وسائل الإعلام والميليشيات التابعة للصدر إلى النجدة.

• **ضعف الدولة.** في تحوّل عن الديكتاتورية البعثية المركزية، اختارت الطبقة الحاكمة الجديدة في العراق نظام حكم برلماني وفيدرالي. وسرعان ما انغمست الحكومات الائتلافية، التي انبثقت من تنافسات محتدمة قائمة على الهوية، في سياسات الفساد والمحسوبية على حساب الدولة التي واجهت صعوبة كبرى في إخضاع القادة المنتخبين للمساءلة.

• **تدخل الدول المجاورة.** لدى جارتا العراق (إيران تركيا) مصلحة في الحفاظ على انقسام يمكن التحكم فيه داخل البلاد. فكلتاهما تتعاملان مع المسؤولين العراقيين وتتدخلان في الشؤون السياسية والاجتماعية للبلاد. على سبيل المثال، لدى إيران علاقات مع أحزاب وجماعات وشخصيات تضم رئيس "منظمة بدر" هادي العامري، الذي قاتل إلى جانب إيران ضد قوات صدام حسين في ثمانينيات القرن الماضي، وزعيم الميليشيا المسيحية ريان الكلداني وآخرين كثيرين. وعندما زار وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف العراق في عام 2019، لم يجتمع مع المسؤولين فحسب، بل مع زعماء القبائل أيضاً، الأمر الذي يمثل انتهاكاً للياقة

الدبلوماسية الأساسية. وتتخذ علاقة تركيا في مجال الطاقة مع «حكومة إقليم كردستان» طابعاً شخصياً ملحوظاً، تنعكس في العلاقة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وعائلة البارزاني. ومن المرجح أن يكون التعامل مع عائلة البارزاني القوية أسهل من التعامل مع دولة قوية.

• **القلق الأيديولوجي.** إن عصر الأحزاب العراقية الحديثة التي تحركها الأيديولوجية آخذ في الانحسار، بعد أن فقد كل من الإسلام السياسي والقومية جاذبيتهما. فضلاً عن ذلك، لم تظهر أي معارضة فكرية أو أخلاقية قوية لحكم العائلة في العراق الاتحادي أو كردستان، مما ساهم في تعزيز هذا الاتجاه.

العائلات السياسية في "كردستان العراق"

يمكن تقسيم الجهات الفاعلة السياسية في «حكومة إقليم كردستان» إلى ثلاث مجموعات عامة هي "الحزب الديمقراطي الكردستاني" وعائلة البارزاني، و"الاتحاد الوطني الكردستاني" وعائلة طالباني، وكتلة تضم "حركة غوران" و"حراك الجيل الجديد".

"الحزب الديمقراطي الكردستاني" وعائلة البارزاني

لأكثر من نصف قرن من الزمن، كانت عائلة البارزاني في مركز "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، ولعبت دوراً مماثلاً في «حكومة إقليم كردستان» منذ عام 1992. وتعود قطيعة عائلة البارزاني مع عائلة طالباني إلى عام 1964، عندما تمرد المكتب السياسي النافذ لـ"الحزب الديمقراطي الكردستاني" ضد مؤسس الحزب وزعيمه مصطفى البارزاني، متهماً إياه باحتكار السلطة وتفضيل أفراد عائلته على رجال الحزب. وقاد المعارضة إبراهيم أحمد وجلال طالباني، اللذين انشقا فيما بعد ليشكلا "الاتحاد الوطني الكردستاني".

ولا يزال الانقسام يطارد "الحزب الديمقراطي الكردستاني" ويشكل نظرته للعالم داخل السياسة الكردية العراقية. وقد أسس الزعيم القبلي مصطفى البارزاني الحزب وحشد دعماً شعبياً واسع النطاق لحملاته العسكرية ضد العراق، مثل تلك التي جرت في عامَي 1946 و1961، والتي كانت تهدف إلى ضمان الحقوق الكردية. وقد تم تمكين قيادته من قبل مكتب سياسي يساري حسن الصيت وذات صلات دولية. لكن الانقسام شكّل تحدياً لتفوقه الوطني وأقنعه بأن روابط الدم أهم من روابط الحزب أو الأيديولوجية. وعلى المستوى الشخصي، وجّه انشقاق طالباني ضربة مؤلمة بشكل خاص، حيث كان البارزاني يعتبره بمثابة الإبن المتبنى. وبعد وفاة مصطفى عام 1979، تولى ابنه الحقيقي مسعود البارزاني قيادة "الحزب الديمقراطي الكردستاني".

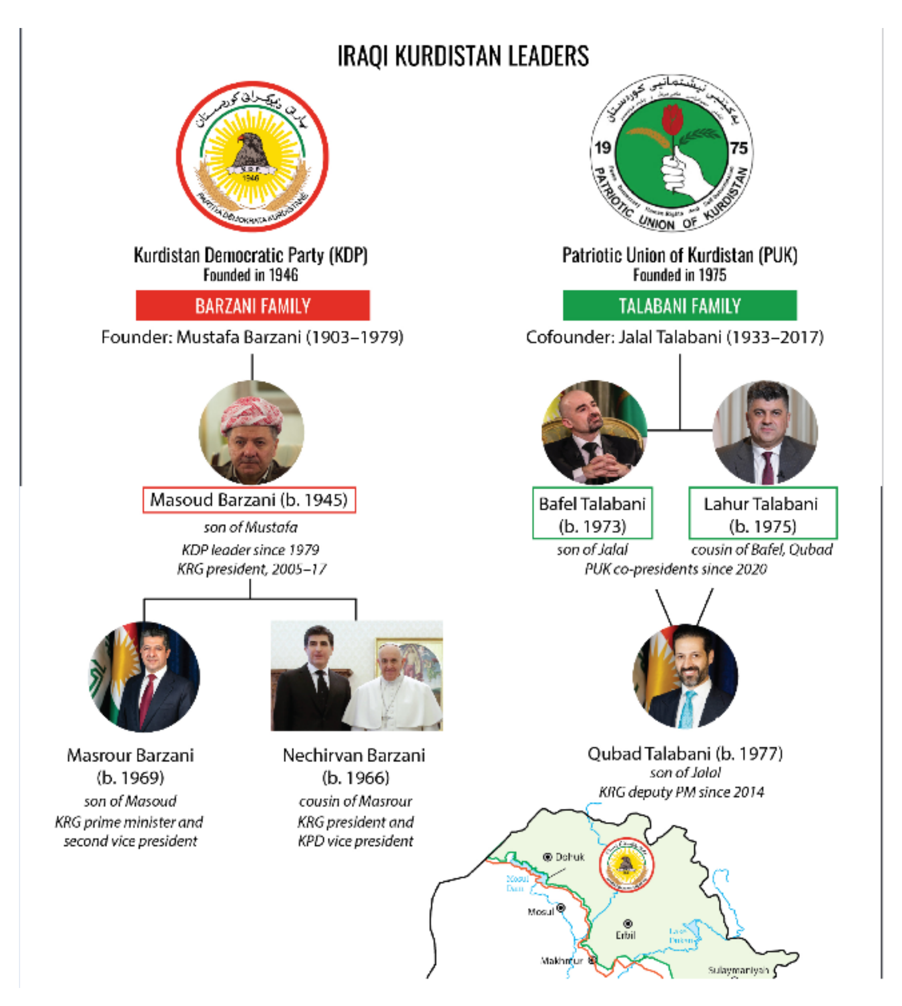
وحصل "الحزب الديمقراطي الكردستاني" بقيادة مسعود على مساعدة من مكتب سياسي جديد ومنظمة استخباراتية ("باراستين") موالية ولاءً مطلقاً لقيادة العائلة. وأصبح "مجلس قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني" ومكتبه السياسي، النافذان في السابق، مهمشَين، إذ لم يعودا يتمتعان بحريتهما السابقة في مناقشة القضايا وتقديم الأفكار، حتى لو كانت الكلمة الأخيرة للبارزاني. وحتى اليوم، يتوقع البارزاني ببساطة أن تُنفذ هذه الكيانات أوامره. وتتجسد قوة عائلة البارزاني، التي لا تمتد إلى القبيلة الأوسع نطاقاً، في تغييرات المصطلحات: من "كاك" (الأخ الأكبر) إلى "ساروك" (الرئيس) مسعود، إلى جانب حصوله على لقب "المرجع" (المرشد الأعلى) العلماني.

وقد تشهد الخلافة النهائية لمسعود (مواليد 1946) تقلصاً إضافياً في دائرة السلطة، حيث يُنظر إلى ابنه الأكبر، مسرور، وابن أخيه/صهره، نيجيرفان، على أنهما أبرز المتنافسين. وقد اشتد التنافس بين نيجيرفان (رئيس "إقليم كردستان" ونائب رئيس "الحزب الديمقراطي الكردستاني") ومسرور (رئيس وزراء «حكومة إقليم كردستان» والنائب الثاني للرئيس) مع مرور الوقت. وفي عام 2019، عندما عيّن مسعود ابنه في منصب رئيس الوزراء، قلّص في الوقت نفسه من صلاحيات الرئاسة، التي نقلها إلى نيجيرفان. واستعان مسرور، مثل غيره من السياسيين العراقيين، بخدمات الضغط المرتكزة في الولايات المتحدة لتلميع صورته وتوسيع شبكته، ويعمل على تعزيز سلطته وإضعاف شبكة نفوذ ابن عمه، بدعم من والده. وفي خضم هذه المناورات بين جهات السلطة الفاعلة الثلاث، يظل مجلس قيادة "الحزب الديمقراطي الكردستاني" ومكتبه السياسي مهمشَين، وسيدعمان من يعيّنه البارزاني خليفة له في الحزب. وفي غضون ذلك، يشغل أفراد عائلة البارزاني بالفعل مناصب سياسية وأمنية وتجارية رئيسية. ومع نمو العائلة، تزداد الحاجة إلى توزيع المزيد من الثروة والألقاب

والوظائف الحكومية (انطلاقاً من نبوءات فيلسوف ومؤرخ العصور الوسطى ابن خلدون، فإن ذلك قد يُنبئ بالمخاطر المستقبلية لهيمنة البارزاني).

"الاتحاد الوطني الكردستاني" وعائلة طالباني

كان تشكيل "الاتحاد الوطني الكردستاني" في عام 1975 بمثابة ثورة ضد الحكم العائلي في "الحزب الديمقراطي الكردستاني". ولكن من المفارقات، تَعزز اليوم حكم العائلة في "الاتحاد الوطني الكردستاني"، إذ يتولى بافل طالباني، الابن الأكبر لجلال طالباني، رئاسة الحزب. ومن خلال قيام زعيم العائلة بمنح السلطة لبافل وابنه الأصغر قوباد، قلّد في الواقع عائلة البارزاني وأنشأ سلالة حاكمة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتخلَ جلال عن زمام القيادة في الحزب حتى عندما كان في حالة صحية حرجة وغير قادر على الحكم، مما يُظهر صعوبة استبدال شخصية مركزية قبل وفاتها.



في البداية، سعى "الاتحاد الوطني الكردستاني" إلى تمييز نفسه كحزب حضري ذي ميول يسارية مقارنة بـ "الحزب الديمقراطي الكردستاني" الأكثر تقليدية. فقد قام بمحاكاة بلاشفة روسيا في أوائل القرن العشرين من حيث المصطلحات والهياكل، وبالتالي تمكين المكتب السياسي للحزب، وهو الاستخدام الشائع في الأحزاب الكردية، وتعيين أمين عام للحزب وليس رئيس. وعمل عادة نوعان من الفصائل داخل "الاتحاد الوطني الكردستاني": أحدهما سعى إلى الحفاظ على مصالح الجماعة، والآخر قاتل من أجل السلطة. وأظهر طالباني

دهاءً في تحريض الفصائل على بعضها البعض وتفوق بدهائه على منافسيه على القيادة. وكما قال رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي، وهو صديق قديم لطالباني، كان يُنظر إلى زعيم "الاتحاد الوطني الكردستاني" على أنه "يتحول من مبدأ إلى آخر [نظراً] للحاجة إلى مواجهة تحديات متناقضة في بعض الأحيان، من أجل الاستمرارية". ومع تدهور صحة طالباني، انتقلت السلطة أولاً إلى زوجته هيرو، ثم إلى ابنه بافل وابن أخيه لاهور. وفي "انقلاب" عائلي عام 2021، قام بافل بتهميش ابن عمه لاهور، وفي مؤتمر الحزب عام 2023، تم انتخابه رئيساً بالتزكية.

وفي الماضي، كان الدخول إلى المكتب السياسي لـ"الاتحاد الوطني الكردستاني" يتطلب سنوات من الخدمة والفوز في منافسة شرسة في المؤتمر. وكما هو الحال مع "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، فقد انتصرت الأولوية العائلية، وقام بافل طالباني بتعيين عضو في المكتب السياسي بجرّة قلم، في خطوة أحادية الجانب. وبغض النظر عن المحافظات التي تسيطر عليها الكتلتان في كردستان، أربيل ودهوك تحت قيادة "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، والسليمانية تحت قيادة "الاتحاد الوطني الكردستاني"، ليست هناك اختلافات أيديولوجية أو سياسية حقيقية بينهما.

"حركة غوران" و"حراك الجيل الجديد"

اندلعت الحرب الأهلية بين "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني" في عام 1994، بعد عامين فقط من تشكيل أول حكومة لـ «إقليم كردستان»، وكان الإحباط من سوء الإدارة والفساد والاحتكار من جانب الكتلتين سبباً في تحفيز المعارضة إلى تنظيم نفسها. وهكذا، ترك نائب طالباني، وصديق عمره، نوشيروان مصطفى "الاتحاد الوطني الكردستاني" في عام 2009 ليشكل "حركة غوران" (التغيير)، بعد أن فشل في إحداث تغييرات في حزبه القائم.

ولكن من المؤسف أنه حتى عندما حدد مصطفى حكم السلالة الحاكمة على أنه مصدر القلق الرئيسي في السياسة الكردية، لم تقم "حركة غوران" إلا باستبدال عبادة شخصية بأخرى. فمصطفى هو سياسي مخضرم يتمتع بشخصية ملهمة وساهم في وضع الأسس الفكرية لحركته، وكان بمثابة دينامو لـ "حركة غوران"، ولكن أيضاً نقطة ضعفها. لقد كان شغله الشاغل مواجهة عائلتَي البارزاني وطالباني، وفشل بالتالي في التقدم من زعيم حزبي مقنع إلى باني مؤسسات مرنة. وحتى عندما كان مصطفى مريضاً ومقيماً في لندن، تطلع الحزب إليه لاتخاذ القرارات الرئيسية. وتمكنت "حركة غوران" من هزيمة "الاتحاد الوطني الكردستاني" في انتخابات «حكومة إقليم كردستان» عام 2013، ولكن بعد وفاة مصطفى في عام 2017، استولى ابناه، نما وشيا، على السلطة الفعلية وقادا الحزب إلى الحضيض. وبحلول انتخابات عام 2021، تم حل "حركة غوران" بالكامل.

وفيما يتعلق بقصة نوشيروان مصطفى، تشير النظرية السياسية إلى أن القائد الذي يتمتع بشخصية ملهمة يمكن أن يكون مفيداً في المراحل الأولى من بناء الحزب، لكن الشخصية الملهمة وحدها من دون إضفاء طابع مؤسسي من شأنها ترسيخ الحكم الشخصي. ويتساءل المرء إلى أي مدى كان هو وجلال طالباني على علم بتحذير (الفيلسوف الألماني) نيتشه، ومفاده أن الذين يقاتلون الوحوش يجب أن يحذروا من أن يصبحوا هم أنفسهم وحوشاً.

أخيراً، كان الاتجاه نحو الشخصية واضحاً مع أحدث الوافدين إلى السياسية في كردستان، وتمثل بجماعة شعبوية تُعرف باسم "حراك الجيل الجديد"، والتي تأسست في عام 2018. والشخصية المعنية هي شاسوار عبد الواحد، وهو أحد الأثرياء الجدد الذي جمع ثروته من خلال سوق العقارات المزدهر في كردستان ودَعَمَ حزبه مالياً.



Shaswar Abdulwahid with his sister Serwa Abdulwahid, a fellow member of the New Generation Movement who is currently serving in the Iraqi parliament.

العائلات السياسية الشيعية والزعماء الشيعة النافذين

على غرار الأحزاب السياسية الكردية، يتم حجب الأحزاب السياسية العربية باستمرار وبأساليب مختلفة من قبل زعماء نافذين وعائلات سياسية في المجتمعين الشيعي والسنّي.

الشخصيات الدينية كسياسيين

العراق هو دولة ذات أغلبية شيعية، ووفقاً لذلك يقع المذهب الشيعي في قلب السياسة الوطنية. فالمقامات الشيعية تنتشر في البلاد، ولطالما اعتُبرت النجف مدينة مقدسة، وليست مجرد مركز للتعليم الشيعي، بل أيضاً قاعدة للعمل السياسي ونشر الأفكار. ويقيم المرجع الديني الأعلى الشيعي، آية الله علي السيستاني (مواليد 1930)، في المدينة التي تضم حوزته العلمية. وقد انخرطت المراجع في السياسة منذ الأحداث المحيطة بالنشأة الوطنية للعراق، بدءاً بمشاركة كاظم اليزدي في "ثورة النجف" عام 1917، واستمر ذلك حتى يومنا هذا مع دور السيستاني الذي يتجاوز نطاق الدولة في توجيه القرارات والتعيينات الرئيسية، مثل صياغة الدستور، والفتوى ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، ومعارضة ولاية ثالثة للمالكي كرئيس للوزراء. وعلى الرغم من أن الحوزة العلمية تكرم الإنجازات العلمية، وليس تقاليد السلالات الحاكمة، فقد استخدم بعض المراجع مناصبهم لدخول معترك السياسة وبالتالي اكتساب الثروة والمكانة لصالح عائلاتهم. وتاريخياً، كان من بين هذه الشخصيات الراحل محمد بحر العلوم، وأبو القاسم الخوئي، ومحمد باقر الصدر، ومحمد باقر الحكيم. وقد ساعد هذا النشاط على تطبيع العائلة والشخصية كمحور السياسة العراقية الحديثة.

ويُعد مقتدى الصدر شخصية فريدة من نوعها في السياسة الشيعية، حيث انصهرت مكانته الوطنية مع مكانة والده الشهيد، مؤسس "حزب الدعوة" محمد صادق الصدر، الذي قُتل على يد حزب "البعث" في عام 1999. ومقتدى الصدر صغير السن نسبياً بالنسبة لزعيم ديني، وهو "سيّد" (من سلالة النبي محمد) يتمتع بمكانة اجتماعية ورمزية ودينية تتجاوز مكانة الكثيرين من أقرانه. وبرز مقتدى، الذي بقي في العراق خلال حكم صدام حسين بدلاً من الذهاب إلى المنفى، كزعيم سياسي نافذ استطاع بفضل شهرته الشخصية وأنشطته القائمة على المحسوبية تكوين قاعدة من الأتباع أشبه بأتباع طائفة. ويعمل بالتوازي مع الدولة، بشكل مستقل ووفقاً لهيكلية سلطته، مما يمنحه قدراً من الحرية.





Muqtada al-Sadr, pictured here, is a longtime Shia rival of former prime minister Nouri al-Maliki, who served from 2006 to 2014.

Left: Muqtada's father, Grand Ayatollah Muhammad Sadiq al-Sadr, who was murdered by Baath Party agents in 1999.

إن مركزية السلطة لدى الصدر وطموحه الكبير للسيطرة على السياسة العراقية، إلى جانب استقلاليته المزعومة عن "الحرس الثوري الإسلامي الإيراني" وتحذيراته ضد إيران، قد أثارت رد فعل قائماً على مبدأ "فرّق تسد" من الجهات الفاعلة الإيرانية والعراقية على حد سواء. على سبيل المثال، أدى التدخل الإيراني إلى فصل الصدر عن تلميذه السياسي السابق قيس الخزعلي، الذي ظهر في مقطع فيديو سابق وهو يقدم الماء للصدر، لكنه انشق لاحقاً ليشكل ميليشيا "عصائب أهل الحق" المدعومة من إيران. ثم أشرف الخزعلي، سائراً على خطى الصدر من زعيم ميليشيا إلى زعيم سياسي، على بروز "عصائب أهل الحق" من مرحلة كانت تشغل فيها مقعداً واحداً في مجلس النواب في عام 2014 إلى مرحلة استطاعت فيها الحصول على خمسة عشر مقعداً في عام 2018. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، تم تصنيف الخزعلي على لائحة الإرهاب من قبل وزارة الخزانة الأمريكية.

لقد بدأ دور الصدر كقوة سياسية شخصية بحتة من حيث ينتهي دور الجهات الفاعلة السياسية العراقية الأخرى على ما يبدو. وبحلول انتخابات عام 2021، أصبحت السلطة داخل التيار الصدري مركزية لدرجة أن مقتدى لم يتجرأ (أو يحتاج) حتى إلى تشكيل حزب. وكما قال المحلل العراقي نبراس الكاظمي: "إن الأهمية هي المُحفز الرئيسي للصدر"، والأهمية هي هدف شخصي في جوهرها. وغالباً ما يتوارى الموالون للصدر، من جانبهم، عن الأنظار بالسرعة ذاتها التي يظهرون فيها، تماشياً مع رغبته في إبقاء السلطة متمركزة في شخصه دون أي تحديات. وبعد انتخابات عام 2021، طلب الصدر من أعضاء مجلس النواب الثلاثة والسبعين التابعين له الاستقالة، لتجنب شبح الهزيمة المحرج بعد فشله في تهميش منافسيه الشيعة.

حالة سلالة الحكيم

يجسد عمار الحكيم على نحو مماثل مركزية العائلة في السياسة العراقية. فهو حفيد آية الله محسن الحكيم، المرجع الشيعي في النجف، وابن عبد العزيز الحكيم، الشخصية الرئيسية في عراق ما بعد صدام حسين. ووفقاً لأحد الباحثين الشيعة العراقيين، فهو يمثل عائلة من النجف قامت "بتسييس المذهب الشيعي وتحويل مكانة رجال الدين فيها من أوجه الفقه المختلفة والتميز الديني إلى سياسة السلطة". وأصبح بالتالي منافساً لعائلات شيعية أخرى، مثل عائلة الصدر.



وتولى عمار، بعد وفاة والده في عام 2009، قيادة "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي"، ولكن عندما ثبتت صعوبة تعزيز السلطة، أسس "تيار الحكمة الوطني" الأكثر مرونة. ويُظهر مجدداً انسحاب عمار من "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي" في عام 2017 تفوّق القائد على الحزب في عراق اليوم وعدم تقبل القادة في العائلات الحاكمة لأي منافسين داخليين. وفي ظل هذا المشهد، قد تزول الأحزاب مع بقاء القادة الأفراد. فضلاً عن ذلك، فإن الجذور الدينية والسياسية والسعي إلى ضمان مكانة معينة، وكذلك الاستشهاد، قد تلهم بروز جهات فاعلة شخصية. ومن هذه الناحية، يشبه الوضع في العراق الفيدرالي الوضع في كردستان.

المذهب السنّي

منذ عام 2003، كان بروز السلالات السياسية السنّية والزعماء السنّة النافذين أكثر وضوحاً وأكثر تقلباً في الوقت نفسه مقارنة ببروز الشيعة والأكراد. ويمكن إعزاء ذلك جزئياً إلى غياب سلطة عليا (مرجع) في الإسلام السنّي.

وكما سبقت الإشارة، شكّل حزب "البعث" العراقي نموذجاً للسياسة الشخصية اليوم. فبعد فترة وجيزة من تولي الحزب السلطة في عام 1968، تطوّر إلى حركة قومية عربية أيديولوجية، تعززها نزعة قتالية. لكن سرعان ما أفسح الولاء للحزب والجدارة المجال أمام صدارة عائلة صدام حسين الموسّعة وقبيلته من مدينة تكريت وقرية العوجة. ولكن بعد "حرب الخليج" عام 1991، عندما أصبحت استمرارية حكم صدام حسين مصدر قلق

أكبر، وضع ثقته بشكل متزايد في ولديه فقط، عدي وقصي. وأصبح صدام، مثل الكثيرين من الزعماء النافذين الآخرين، أضعف وأكثر عزلة مع تضاؤل دائرته، إذ كان محاطاً برجال خانعين لا يجرؤون على اطلاعه على أي حقائق مزعجة في ظل الغزو العسكري الأمريكي.

وشعرت الأغلبية الشيعية في العراق والسكان الأكراد بأنهم مستبعدون إلى حد كبير من العراق الذي كان بقيادة السنّة في العقود التي سبقت الغزو الأمريكي عام 2003. وتعمّقت العلاقات السنّية بالدولة خصوصاً في السنوات الأخيرة من حكم حزب "البعث"، وهي اليوم تستحضر ذكريات الازدهار المتصور للسنة، إلى جانب قمع المذهب الشيعي والحرب واضطهاد الأكراد. وتعكس هذه الذكريات نظرة هذه المجتمعات لنفسها والدولة والآخرين. ومنذ الإطاحة بصدام حسين، تشمل الضغوط التي تسهل بروز الزعماء السنّة النافذين حملات القمع الحكومية، ومن بينها تلك التي استهدفت المناطق السنّية قبل وقت قصير من بروز تنظيم "الدولة الإسلامية"، إلى جانب الانقسامات الداخلية والجغرافيا. ولعبت المنافسات الشخصية المريرة أيضاً دوراً في ظل التحديات التي تواجهها القيادة السنّية. على سبيل المثال، في اليوم الذي أعقب انسحاب القوات الأمريكية من العراق في كانون الأول/ديسمبر 2011، أصدر رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي مذكرة اعتقال بحق نائب الرئيس طارق الهاشمي، وهو شخصية سنّية بارزة من بغداد وكان يرأس سابقاً "الحزب الإسلامي العراقي". وقد وفّر الفراغ السياسي السنّي فرصاً إضافية للزعماء النافذين، مثل تلك التي وفّرتها سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" على المناطق السنّية وما يرتبط بها من اعتماد على الميليشيات الشيعية لتحريرها.

بعد الغزو الأمريكي، قاومت النخب والمجتمعات السنّية في البداية خسارة السلطة، لكنها تكيّفت معها فيما بعد بحكم الضرورة. وبينما شارك البعض في العملية السياسية، قاطعها آخرون أو حاربوها بشكل مباشر، حيث شهدت المناطق السنّية أولى الاحتجاجات المناهضة للولايات المتحدة. واليوم، فإن ذكرى صدام حسين والطائفية المتجذرة تجعل النخب الشيعية حذرة من الزعماء السنّة النافذين، وهذه ذهنية تغذيها طهران. على سبيل المثال، دخل رئيس الوزراء العراقي السابق المالكي في نزاع مع نظيره التركي أردوغان بسبب دعم هذا الأخير للجماعات السنّية. ووصف أحد أعضاء مجلس النواب الشيعة الصريحين تركيا بأنها "محامية للسنّة".

وكان "الحزب الإسلامي العراقي"، وهو جماعة المعارضة السنّية الرئيسية في المنفى خلال سنوات حزب "البعث"، يتمتع بنفوذ سياسي كبير في السنوات التي أعقبت الغزو الأمريكي. ومنذ عام 2005، قدّم من صفوفه ثلاثة من رؤساء مجلس النواب العراقي الستة ونائب رئيس واحد. وقد تم تخصيص منصب رئاسة مجلس النواب عملياً للسنّة منذ إنشاء النظام الطائفي الجديد في العراق. لكن حظوظ "الحزب الإسلامي العراقي" شهدت تراجعاً بشكل عام، لا سيما منذ أن أُجبر رئيس الوزراء المالكي نائب الرئيس الهاشمي، ونائب رئيس الوزراء رافع العيساوي، على الفرار من البلاد في عام 2011 بدعوى أنهما أمرا بارتكاب أعمال عنف ضد الشيعة. كما عانى "الحزب الإسلامي العراقي" من عملية "اجتثاث البعث"، التي كانت تهدف إلى القضاء على إرث حزب صدام حسين، لكنها استهدفت نخباً سنّية أخرى أيضاً. وعلى عكس الترجمة الإنكليزية التي تبدو بيروقراطية، يشير المصطلح العربي إلى اقتلاع عشبة ضارة. وما يفاقم هذه الضغوط هو الجماعات الإرهابية السنّية مثل تنظيمي "القاعدة" و"الدولة الإسلامية"، التي كانت ساحة معركتهما الرئيسية المحافظات السنّية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأحزاب السنية في العراق بعد الغزو، المشوّهة بارتباطها بالبعثية، وجدت نفسها مهمشة، وأصبحت تفتقر إلى التماسك أو الدعم الشعبي أو المساندة الدولية الضرورية لتحدي الهيمنة الشيعية والكردية. وفي النظام الجديد، عاد السنّة إلى حد كبير إلى انتماءاتهم الإقليمية والقبلية القديمة، مرددين بذلك ملاحظات غيرترود بيل، الكاتبة الشهيرة والمسؤولة من قبل الاستعمار البريطاني، قبل قرن من الزمن. وهكذا

ازدهرت السلالات السياسية وزعماء القبائل، وتنافسوا فيما بينهم على النفوذ والموارد. وهم يدينون ببروزهم إلى الكاريزما الشخصية والثروة والإرث، وليس إلى الدولة أو مؤسساتها. وينطبق هذا الوصف على الزعيمين السنّيين البارزين اليوم رئيس مجلس النواب السابق محمد الحلبوسي، والزعيم القبلي والسياسي خميس الخنجر الذي يخضع لعقوبات "قانون ماغنيتسكي العالمي" الأمريكي.

عند النظر في السياسة السنّية في العراق، يجب الإقرار أولاً بتنوع المجتمع، الذي يشمل الكثير من المناطق والمصالح. على سبيل المثال، تختلف محافظة الأنبار ذات الأغلبية السنّية، والتي تمتد على طول الحدود السورية، عن محافظة ديالى، التي تضم سكاناً مختلطين من السنّة والشيعة وتقع على الحدود مع إيران. وبالمثل فإن التنافس على النفوذ يضع النخب السنّية في الأنبار في مواجهة النخب السنّية في الموصل، أكبر مدينة ذات أغلبية سنّية في العراق. وقبل استيلاء تنظيم "الدولة الإسلامية" على الموصل في عام 2014، كانت عائلة النجيفي الثرية التي تمتلك أراضٍ تهيمن على المدينة. لكن العائلة خسرت معظم مقاعدها في انتخابات عام 2021 وسط عوامل شملت بروز تنظيم "الدولة الإسلامية" والفساد. والآن عليها أن تأخذ الأوامر من عشيرة البارزاني والميليشيات التي تمسك أمن المدينة. وقد اختفت شخصية سنّية بارزة أخرى هي سليم الجبوري، الرئيس السابق لمجلس النواب العراقي، من الساحة السياسية على خلفية علاقاته المزعومة مع إيران وتصادمه مع خالد العبيدي، الزعيم السنّي الصاعد من الموصل الذي شغل سابقاً منصب وزير الدفاع.



The Sunni political leader Khamis al-Khanjar, a member of the Siyada alliance, is under U.S. sanctions for corrupt practices.



'raqi president Abdul Latif Rashid meets with then parliament speaker Mohammed al-Halbousi on July 4, 2023.

ومنذ ذلك الحين، برز رجلا الأعمال الثريان الصاعدان الخنجر والحلبوسي. وفي الآونة الأخيرة، وحد الزعيمان قواهما في إطار تحالف "السيادة"، لكن سجالهما المتكرر على السلطة والامتيازات كان خطيراً لدرجة أنه استلزم وساطة تركية. ويجسّد البروز المثير للإعجاب للحلبوسي، الذي لا يزال في أوائل الأربعينيات من عمره، الاتجاه الشخصي الحالي للعائلات في العراق. فهو لا يعتنق أي أيديولوجية معينة ولم يعرب عن معارضته للبعثية. ومن جانبه، كان الخنجر شيخاً قبلياً ورجل أعمال قبل دخوله معترك السياسة. وقد أدى بروز الخنجر والحلبوسي إلى تحويل مركز الثقل السنّي إلى الأنبار، المحافظة التي ينتميان إليها، وسيحدد مرور الزمن ما إذا كانا سيظلان صامدين، لا سيما وأن الزعماء السنّة الذين يفتقرون إلى الميليشيات المسلحة يجب أن يعتمدوا بشكل رئيسي على الانتخابات والتحالفات مع الشيعة والأكراد.

ويشكّل التوجه المتعلق بتسميات الأحزاب السنّية مؤشراً آخر على التراجع عن الأيديولوجية الكبرى. فقد تراجعت التسميات مثل "المشروع العربي" و"الحزب الإسلامي"، وهي بقايا عصر كان السنّة يتخيلون فيه أنفسهم جزءاً من مجموعة أكبر، سواء أكانت عرقية أو دينية. وبدلاً من ذلك، يستخدم الزعماء السنّة اليوم تسميات أقل فخامة، مثل التقدم أو الحل أو السيادة أو ببساطة اسم المحافظة التي ينتمون إليها. وقد برز اليوم مجدداً التركيز على الشخصية، بما في ذلك من جانب مراقبي الشؤون العراقية، الذين يتتبعون حالياً نشاط القادة الأفراد (مثل المالكي أو الصدر) بدلاً من أسماء الأحزاب والميليشيات المتغيرة باستمرار (وتسمياتها المختصرة) التي يرتبطون بها.

التداعيات على السياسة الأمريكية والسياسات العراقية

للتعامل مع عدم الاستقرار والتقلبات التي يشهدها العراق، من الضروري أن تفهم الولايات المتحدة وقادة العالم الآخرون طريقة العمل الداخلية للأحزاب في المناطق الفيدرالية وفي "إقليم كردستان"، وأن تعرف الشخصيات الرئيسية المعنية. وفي بلد معقد عرقياً ودينياً، سيكون للتحول من السياسة التقليدية إلى السياسة القائمة على الشخصيات آثار خطيرة على الديمقراطية والحكم والاستقرار وعلاقات العراق مع الدول الأخرى. إن فهم هذا التحوّل ومعرفة الجهات الفاعلة التي يجب التحدث معها، يمكن أن يساعد واشنطن في صياغة نهج أكثر فعالية للتعامل مع العراق.

السياسة الأمريكية

على مدى العقدين الماضيين، كلف (الوجود) الأمريكي قدراً كبيراً من الدماء والأموال من أجل إرساء الديمقراطية وتحقيق الاستقرار في العراق. ولكن لأسباب كثيرة، تبنت الإدارات الأمريكية الأخيرة، ومن بينها إدارة الرئيس بايدن، أهدافاً أكثر تواضعاً مثل "تحديد الحجم الصحيح" للعلاقات الثنائية و"تطبيعها". ومع تقلص الوجود العسكري الأمريكي والنفوذ السياسي للولايات المتحدة في العراق بشكل أكبر، يجب أن تراعي واشنطن التحوّل من الأحزاب السياسية العرقية والطائفية إلى السياسات التي تقودها الشخصيات، الأمر الذي يزيد من صعوبة التنبؤ بالحكم العراقي ويجعله أقل شفافية وعقلانية.

لقد انتهت أيام ما بعد الغزو منذ فترة طويلة، عندما كان الجنرالات والمسؤولون الزائرون من واشنطن يجتمعون مع مجموعة من قادة الأحزاب. وفي ظل الجهود المبذولة اليوم لتطبيع العلاقات مع العراق، يجب على واشنطن أن تتعامل مباشرةً مع المسؤولين الحكوميين فقط، في حين يتحدث دبلوماسيون من السفارة الأمريكية في بغداد والقنصلية الأمريكية في أربيل مع مجموعة أوسع من الشخصيات. ووفقاً لجوي هود، القائم بأعمال البعثة الأمريكية السابق في العراق الذي يشغل حالياً منصب السفير الأمريكي في تونس، تنخرط الولايات المتحدة في

"محادثات بناءة مع الذين يعملون لخدمة مصالح بلادهم"، ولكن ليس أولئك "الذين يعملون لخدمة مصالح دول أخرى أو لإثراء أنفسهم حصراً". وفي المقابل، لا تزال إيران ترسل كبار ضباطها للتعاطي مع زعماء الأحزاب العراقية. وخلافاً للشعب العراقي، تفضل العديد من النخب العراقية المقاربة الإيرانية، التي تبدو أنها تعترف بـ"السلطة الحقيقية" وتدعمها على حساب السلطة الرسمية. ولكن المقاربة الأمريكية يجب أن تهدف إلى تعزيز الدولة العراقية وشرعيتها. ومن خلال سعي الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف، يتعين عليها أن تُظهر الاتساق وتتوقف عن تقديم استثناءات لأصدقائها القدامى.

ولمراقبي الشؤون العراقية دور يلعبونه هنا أيضاً، نظراً لتأثير التغيرات الحالية على استقرار العراق وديمقراطيته واقتصاده. وعلى وجه التحديد، يمكنهم التركيز في تحليلاتهم على شكل الأحزاب السياسية وطابعها، وكيفية تأثيرها على المنافسة. ويتمثل مجال واسع للتدقيق بالفجوة المتزايدة بين القادة وناخبيهم، الأمر الذي يقلل من مساءلة النخبة، على الرغم من ادعاء الساسة بأن كل الفضل يعود لهم في تحقيق النجاح. كذلك، يتجنب الزعماء العراقيون الحوار وينخرطون في خطب علنية ضد منافسيهم. ولديهم مصلحة مشتركة مع النخب السياسية اللبنانية تتمثل في تجنب أي تعزيز لمؤسسات الدولة والمساءلة وسيادة القانون.

وفي حين يتبنى النظام الشخصي المتشدد واجهة الحكومة الحديثة، ومن بينها البيروقراطية ومجلس النواب والجيش الوطني، إلّا أنه يسعى في الواقع إلى تخريب المؤسسات الحديثة واستغلال الدولة لخدمة المصالح الضيقة للقادة، وليس المصالح العامة، الأمر الذي يتعارض بوضوح مع أهداف الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، يسمح عراق اليوم بسرقة الدولة المنهجية وتدمير مؤسساتها، علماً بأنه ليس فاسداً بقدر دولة دكتاتورية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك "سرقة القرن"، وهي مخطط ضخم استمر على مدى أشهر وانطوى على سرقة 2.7 مليار دولار من عائدات الضرائب، وزيادة ميزانية "الحشد الشعبي" مع خفض التمويل الصحي خلال جائحة "كوفيد-19". وعلمت الحكومة بعملية الاختلاس في صيف عام 2021 ووصلت أخبارها إلى الرأي العام في العام التالي. ويسمح ضباب الفوضى باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وإفلات مرتكبيها من العقاب. ويُعد هذا النظام هشاً بطبيعته، كما استنتج العراقيون عندما استولى تنظيم "الدولة الإسلامية" على ثلث أراضيهم في غضون أسابيع في عام 2014.

وتحتاج المؤسسات العراقية بشدة إلى الاهتمام وإعادة الاستثمار لوقف نزيفها. وفي إطار الجهود ذات الصلة، دعا الرئيس العراقي السابق برهم صالح إلى تعديل دستور عام 2005 في ظل التخوف من الحكم الضعيف في مرحلة ما بعد صدام حسين وعدم القدرة على إلقاء اللوم على أي زعيم أو جماعة واحدة. وبغض النظر عن صوابية هذه الحجج، لم يتم إجراء أي تعديل دستوري على ما يقرب من عقدين من الزمن. إن البديل الأكثر عملية لمثل هذه الخطوة التخريبية، أو ربما تمهيد لها، هو تنفيذ الدستور بأمانة بشكله الحالي. وعلى وجه الخصوص، يجب إقرار قوانين محددة (مثل قانون المواد الهيدروكربونية) وبناء المؤسسات (على سبيل المثال، "محكمة اتحادية عليا" مناسبة). وهناك عناصر أخرى اجتماعية ثقافية، مثل الوعود الفارغة التي قطعتها الدولة بشأن اقتصاد السوق، على الرغم من أن الاقتصاد الريعي الفعلي والتوقعات العامة لا تزال متجذرة في الاشتراكية التي طبعت عهد صدام حسين.

وفي غضون ذلك، فشلت «حكومة إقليم كردستان» في وضع دستور بعد ثلاثين عاماً من الحكم الذاتي، مما سمح ببساطة بالتلاعب بمؤسسة أساسية مثل الرئاسة لخدمة رغبات الجهات الفاعلة في السلطة. وفي حين تم انتخاب مسعود البارزاني عن طريق التصويت الشعبي، عاد النظام إلى التصويت البرلماني لانتخاب خلفه، نيجيرفان البارزاني، الذي تم بدوره تقليص صلاحياته الرئاسية. وبينما كان مجلس نواب «حكومة إقليم

كردستان» يحظى في السابق باحترام مختلف الأحزاب التي شغل أعضاؤها مقاعد فيه، لكن اليوم تديره عائلتان حاكمتان تقومان بتعيين موظفيهما المخلصين فقط. وعلى الرغم من تولي عائلة البارزاني كل من رئاسة الإقليم ورئاسة الوزراء في «حكومة إقليم كردستان»، إلا أنها ترفض التنازل عن سيطرتها على «بيشمركة» "الحزب الديمقراطي الكردستاني" لصالح الحكومة، على الرغم من أن عائلة البارزاني تدير الحكومة أيضاً. وعلى الرغم من تهديدات تنظيم "الدولة الإسلامية" وخطر خسارة تمويل الرواتب الأمريكية، تظل "البيشمركة" ذات طابع حزبي إلى حد كبير وغير خاضعة للمساءلة من قبل «حكومة إقليم كردستان». وقد تعاظم نفوذ من يُسمّون الزعماء النافذين بصورة أكثر وسط ضعف الأحزاب، وبالتالي فقدت «حكومة إقليم كردستان» نفوذها في مواجهة بغداد، فضلاً عن المكانة التي كانت تتمتع بها سابقاً في العواصم الغربية. ومع تراجع مركزية الأحزاب، يجب على واشنطن أن تكون حذرة من القادة الأمنيين والعسكريين الذين يتصرفون بشكل متزايد كأمراء حرب محليين.

وفي غضون ذلك، خضعت واشنطن لتحايل العراق. فبينما أنفقت الولايات المتحدة قدراً كبيراً من رأسمالها السياسي على التعبير عن دعمها لرؤساء الوزراء العراقيين، انتقل مركز السلطة الفعلي ببطء إلى منطقة أخرى. وبلغت مساءلة رئيس الوزراء أدنى مستوياتها في عهد عادل عبد المهدي (2018-2020) ومصطفى الكاظمي (2020-2022)، اللذين لم يملكا قاعدة تابعة لهما في مجلس النواب إذ كانا مرشحين غير حزبيين. وبدلاً من الوفاء باستقلاليتهما الموعودة، انتهى بهما الأمر في التقاعس تجاه الجميع. فقد وقف عبد المهدي متفرجاً بينما قامت الميليشيات بقتل أو تشويه آلاف المتظاهرين في عام 2019، وسمح الكاظمي بتضخم ميزانية "الحشد الشعبي". ومع فقدان الدولة للشرعية، تعاظم نفوذ العشائر والزعماء النافذين المنفلتين من الرقابة. وتتطلب هذه التغييرات أن تحوّل واشنطن اهتمامها من الجهات الفاعلة إلى اللعبة نفسها. ينبغي على واشنطن أن تقدم مطالب للنظام بأكمله، مع التركيز على مراكز النفوذ الأخرى فيما يتخطى رئيس الوزراء فقط، بحيث تتضمن هذه الجهات الفاعلة مجلس النواب والرئيس والجيش و«حكومة إقليم كردستان»، إلى جانب مجتمعات الأعمال والمنظمات غير الربحية. وسيكون من الحكمة أيضاً أن تقوم واشنطن بصياغة سياستها على أساس الإجراءات والنتائج، وليس وعود أو توقعات القادة الأفراد.

وتواجه واشنطن معضلة في التعامل مع دولة تعمل فيها الجهات الفاعلة الأكثر نفوذاً خارج السلطة الرسمية، وعليها الحفاظ على توازن هش بين التعبير عن مكافأة النظام القائم على المعايير الديمقراطية من جهة والاعتراف بأصحاب النفوذ الفعليين من جهة أخرى. ويُفضَّل دائماً أن يحمل "محرك الدمى" لقباً رسمياً ويخضع للقواعد والقوانين. يجب على القادة الأمريكيين أن يظهروا بالمثل، بالقول والفعل، أن إمكانية الوصول الحقيقي (إليهم) ستُخصَّص لأصحاب المناصب الرسمية. ومن الناحية العملية، وباستثناء المقرات الدبلوماسية الأمريكية في العراق، يجب أن يكون انخراط واشنطن الواضح مع بغداد وأربيل على مستوى الدولة، وهو نهج من شأنه أن يدعم هدف تحقيق المساءلة الديمقراطية. وحتى الآن، التزم المسؤولون الأمريكيون بهذه القاعدة في تعاملاتهم مع بغداد بشكل أفضل مقارنة بـ «حكومة إقليم كردستان». على سبيل المثال، سواء أكان مسعود البارزاني رئيساً لـ «حكومة إقليم كردستان»أم لا، فهو كثيراً ما يحث المسؤولين الأمريكيين على زيارة ضواحي أربيل. ويتوق الزعماء النافذين الغير واثقين في العراق إلى عقد اجتماعات وجهاً لوجه مع المسؤولين الأمريكيين، لإبراز أهميتهم في مناخ سياسي دائم التغير. وأحياناً، تكون النتيجة إحراجاً صارخاً، كما حدث عندما تعمّد زعيم الميليشيا المسيحية ريان الكلداني الظهور في صورة التُقطت للبابا وادعى لاحقاً أنه حظي بلقاء خاص معه. ويُعد عقد اجتماع في البيت الأبيض المكافأة الكبرى لأي زعيم عراقي أو زعيم في «حكومة إقليم كردستان»، مما يمنح واشنطن فرصة عرض هذا المحفز بشكل استراتيجي.

كذلك، يتعين على واشنطن أن تستخدم "عصاها" بشكل استراتيجي، بإدراكها أن استهداف الأفراد يسبب ألماً أكبر من مجرد انتقاد حزب أو مؤسسة تابعة للدولة. ففي حين أن بعض قادة الميليشيات قد يتجاهلون العقوبات المفروضة بموجب "قانون ماغنيتسكي"، إلّا أن معظم السياسيين يدركون أن تصنيفهم على لائحة الفساد الأمريكية يمكن أن يبقيهم خارج المناصب العامة ويحرمهم من الامتيازات المتعددة التي ترافقها. كما يمكن للعقوبات المستهدفة والكشف عن الأصول المسروقة أن تحد من الطموحات السياسية لأمراء الحرب العراقيين وغاسلي الأموال والحكام الفاسدين الذين يسعون إلى إضعاف مؤسسات الدولة. وفي إحدى الحالات البارزة، احتفظ محمد الحلبوسي بشركة ضغط مقابل 600 ألف دولار سنوياً لتجنب المصير الذي فرضته الولايات المتحدة على زميله خميس الخنجر. ولكن التهديد بالعقوبات قد يكون أكثر فعالية في بعض الحالات من استخدامها الفعلي. وبصورة إجمالية، لا ينبغي للولايات المتحدة أن تتوقع وقف المسار الحالي في العراق، ولكن من خلال المساهمة في تعزيز مؤسسات الدولة واستهداف العناصر السيئة، يمكنها تضييق الفجوة بين السلطة الفعلية والمنصب الرسمي.

السياسة الوطنية العراقية

عندما تكون الأحزاب السياسية مؤسسات خاصة فعلياً، تصبح العضوية أشبه بالمشاركة في مؤسسة عائلية قد لا تجمع بين الجهات الفاعلة فيها أي معتقدات أو أيديولوجيات أو مصالح مشتركة على الإطلاق. ويصبح الهدف الأساسي هو تلقي أجر أو الحصول على راتب من القطاع العام، بغض النظر عمن يتولى المسؤولية. ويغير هذا الأسلوب طبيعة السياسي أو الناخب، مما يؤدي حتماً إلى تضييق المشاركة النشطة والتمثيل والمجال العام. ويواجه النظام السياسي العراقي تحديات محددة على الجبهات التالية:

المال والانخراط السياسي. في النموذج الناشئ في العراق، تحتاج الأحزاب السياسية إلى مبالغ كبيرة من المال للاستمرار، مما يعزز التبعية المتبادلة بين الحزب والدولة. وقد أدت هذه العلاقة التكافلية إلى رفع مستوى كوادر الأحزاب في الحكومة، على الرغم من افتقارهم في كثير من الأحيان إلى موهبة وضع السياسات أو أي رغبة خاصة في الحكم، ناهيك عن إصلاح النظام، سواء في بغداد أو كردستان. وتفتقر عادة هذه الشخصيات السياسية إلى المبادرة، أو المعتقدات الراسخة، أو الشجاعة، أو المكانة، مما يجعل العلاقة التبادلية بين القادة والناخبين أكثر ترجيحاً من أي وقت مضى.

الفئوية. هناك حالتان تجسدان دور الفئوية في السياسة العراقية، وهما: استفتاء «حكومة إقليم كردستان» عام 2017 على الاستقلال، وعدم الاستقرار العام الناجم عن قرارات مقتدى الصدر. وتُظهر الحالتان تعالي الشخصيات القوية على مبدأ بناء الدولة المرتكز على المؤسسات. ففي استفتاء «حكومة إقليم كردستان»، كان الداعي إلى الاستقلال مسعود البارزاني يسعى قبل كل شيء إلى تأمين إرثه الشخصي. وقد امتص التنافس المرير بين الصدر ورئيس الوزراء السابق المالكي الأوكسجين السياسي، وأحبط الديمقراطية التشاركية، وزاد من احتمالات العنف بشكل عام خلال عمليات انتقال السلطة.

السعي إلى السلطة يتفوق على الإجماع. بالنسبة للمناصب القيادية العليا في عراق اليوم، أي الرئيس ورئيس الوزراء والوزير، يُعد الارتباط الشخصي أو العائلي أساسياً. وبينما لم تعد عائلة طالباني تتولى منصب الرئاسة، إلّا أنها مصممة على إبقاء سيطرتها الفعلية عليه، كما تبيّن خلال المنافسة الأخيرة بين عبد اللطيف رشيد وبرهم صالح. وكما سبقت الإشارة أيضاً، لم يكن الترشح على خط "الاتحاد الوطني الكردستاني" كافياً للرئيس المنتهية ولايته برهم صالح لهزيمة رشيد الذي استفاد من دعم عائلته، من بين أمور أخرى.

إساءة استخدام الأماكن العامة. لقد وفرت ديناميكية الشخصية/العائلة شعوراً بالاستحقاق فيما يتعلق بالأماكن العامة، مما أثر على السياسة والاقتصاد الاجتماعي والثقافة. وفي عراق اليوم، لا يخشى المسؤولون الأفراد الاستيلاء شخصياً على المباني العامة أو الانخراط في أعمال فاسدة لحماية مصالحهم الخاصة، بما في ذلك عبر طلب المساعدة من جهات فاعلة خارجية.

مجال إعلامي مغلق. تشكل الآلة الإعلامية جزءاً لا يتجزأ من تلميع (صورة) الزعيم النافذ ومكانته. وفي العراق، تكاد تكون وسائل الإعلام المحايدة أو الموضوعية غائبة تماماً، ويجب على معظم الصحفيين الطموحين العمل لصالح شخصية أو عائلة معينة. ويتملق العاملون في مجال الإعلام بصفحاتهم على "فيسبوك"، وحساباتهم على "إكس" ("تويتر" سابقاً) ومجموعاتهم على "واتساب" بدلاً من إنتاج تقارير موثوقة ودقيقة. وفي كثير من الأحيان، أصبحت "الإعجابات" بمنشورات القادة و"إعادة تغريدها" بمثابة مقاييس للولاء تُطبّق على أتباع الحزب. ويواجه الخارجون عن هذا الخط شبح التلاشي بسبب نقص التمويل أو الحماية. وبإمكان "برنامج البشير" الساخر إطلاق النكات حول أي طرف وجميع الأطراف لأنه يَبث من خارج العراق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن رئيس "إقليم كردستان" الحالي نيجيرفان البارزاني ("الحزب الديمقراطي الكردستاني") يمتلك شبكة "روداو" الإعلامية، التي لا تزال توفر بعض التغطية الفعلية، على عكس قناة "كي 24" الإخبارية، التي يملكها منافس عائلته مسرور البارزاني ("الحزب الديمقراطي الكردستاني" أيضاً). وتُعتبر الديناميكية داخل هذه العائلة مثيرة للجدل للغاية لدرجة أن زعيم العائلة ورئيس "إقليم كردستان" مسعود البارزاني حاول إغلاق شبكة "روداو" ومنَع في الواقع أعضاء "الحزب الديمقراطي الكردستاني" من الظهور فيها.

يحدث كل ذلك في مجتمع يُعتبر فيه الاستشهاد من أكثر المفاهيم التي يتم الاستناد إليها بشكل متكرر، والذي ينبغي من حيث المبدأ أن يشمل ضمنياً غيرية خالصة ولكنه غالباً ما ينطوي في الممارسة العملية على التماهي مع شهداء آخرين، كما كان الحال بالنسبة لجماعات الميليشيات بعد مقتل زعيم "كتائب حزب الله" أبو مهدي المهندس في غارة جوية أمريكية في كانون الثاني/يناير 2020. ويحرص الصدر في كل مناسبة على تذكير جمهوره بتضحيات عائلته، في حين يعمل "الحشد الشعبي" على تحويل المهندس وقاسم سليماني، القائد الراحل لـ"فيلق القدس" التابع لـ"الحرس الثوري الإسلامي الإيراني"، الذي قُتل في الضربة ذاتها، إلى رمزَين لـ"المقاومة".

السياسة الإقليمية

تشعر النخب في عراق اليوم أنها بحاجة إلى رعاة خارجيين لضمان استمراريتها السياسية، الأمر الذي يُعزى إلى الضعف الداخلي الذي تعاني منه البلاد والذي يؤدي بدوره إلى تقويض سيادتها. كما أن عدم استقرار العراق يهدد حتماً بالمزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقاً. ومن الأمثلة على التدخل الخارجي ما يلي:

• **إيران**. تُعد إيران الجهة الرئيسية التي تتدخل في شؤون العراق الداخلية، وتنظر أغلب الأحزاب الشيعية إلى الجمهورية الإسلامية باعتبارها الراعي والحامي الرئيسي لها، مما يمكنها من الاستمرار في حكمها. وتعلن بعض الميليشيات صراحة ولاءها لطهران. وقبل انتخابات عام 2018 وخلال عملية تشكيل الحكومة اللاحقة، طلبت هذه الميليشيات الدعم من قائد "فيلق القدس"، سليماني، لضمان قدرتها على الفوز وتشكيل الأغلبية. ولم يُثبِت خلفه، إسماعيل قاآني، فعاليته، حيث يفتقر إلى جاذبية الشخصية التي كان يتمتع بها سليماني وعلاقاته الشخصية وتاريخه الشخصي مع القادة السياسيين وقادة الميليشيات في العراق. كما أنه لا يتحدث العربية. وفي

غضون ذلك، شعرت طهران بالقلق عندما استغلت السفيرة الأمريكية في بغداد ألينا رومانوسكي فترة هدوء في ظل أعمال العنف لزيارة شخصيات سياسية، ومن بينها المالكي والحكيم. وفي حين أن الاحتجاجات المناهضة للفساد في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وضعت إيران بسرعة في مرمى نيرانها، إلّا أن انتخابات عام 2021 أعادت إلى السلطة الكثير من الضحايا المؤقتين للاحتجاجات. واليوم تواصل إيران الآمنة تدخلاتها، ولو بشكل أقل وضوحاً لتجنب المزيد من ردود الفعل الشعبية الغاضبة.

• **تركيا وملوك الخليج**. من أجل مقاومة الهيمنة الشيعية، تسعى بعض الجماعات السنّية والكردية إلى الحصول على الدعم من أنقرة والأنظمة الملكية في الخليج، وغالباً ما يسافر أعضاؤها بالطائرة إلى العواصم الإقليمية لالتقاط الصور الفوتوغرافية أو الحصول على المساعدات النقدية. وربطت عائلة البارزاني مصيرها بتركيا، مما سمح لها بتصدير النفط الكردي والضغط على "حزب العمال الكردستاني"، المنافس "للحزب الديمقراطي الكردستاني"، والذي مقره في تركيا وتفرض عليه أنقرة وواشنطن عقوبات بتهمة الإرهاب. وفي خطوة موازِنة، لا تزال عائلة طالباني أقرب إلى إيران وحلفائها المتمركزين في العراق. ويظهر أحياناً شركاء مفاجئون، كما هو الحال مع ريان الكلداني المذكور سابقاً، الذي يقود ميليشيا مسيحية موالية لإيران مقرها نينوى.

الدولة والاستقرار

يتطلب الهدف النبيل المتمثل بدمج الشبكة المعقدة من الجماعات والمصالح العراقية، مؤسسات تتجاوز الولاء العائلي. لكن هذه المؤسسات، على غرار المؤسسة العسكرية الرسمية الخاضعة لمساءلة الدولة، تواجه مقاومة شديدة في المناخ السياسي الحالي. وبدلاً من بناء بيروقراطية حديثة متجذرة في سيادة القانون، تعمل الأحزاب القائمة على الشخصية والعائلة على تطوير شبكات غير رسمية وشبكات محسوبية تمنح أتباعها ومجتمعاتها إمكانية الوصول والموارد.

إن الشبكات غير الرسمية في العراق ليست جديدة، إذ تنبثق من نظام يعتمد على الواسطة، أي إنجاز الأمور من خلال العلاقات الشخصية. فهي متداخلة مع الحكومة وأجهزة أمن الدولة والمجتمع الأوسع نطاقاً، وتحد في النهاية من الاتصال المباشر بين المواطنين والدولة. ولكن نظراً لإلمام الرأي العام بهذا النظام غير الرسمي، فإنه لم يواجه معارضة تذكر حتى الآن.

وتنطوي السياسة القائمة على الشخصيات والعائلات في العراق على مفارقة. وحتى مع تقويض هذه الديناميكية للمؤسسات، تعتمد الشخصيات البارزة على الدولة لتنظيم صفوفها والحد من الصراعات. وقد ثبت أن الإجماع السياسي بعيد المنال في هذا النظام، كما يتضح من العملية المطوّلة لتشكيل الحكومة بعد انتخابات عام 2021. ومع ذلك، فحتى في حين تتزاحم العائلات السياسية والقادة السياسيين على السلطة، وانجرارهم وراء غرورهم وعواطفهم، إلّا أنهم يعتمدون بشكل متزايد على الدولة ككيان بيروقراطي، حيث تجسد الميليشيات هذه المعضلة. وفي الوقت نفسه، بينما تستغل كيانات مثل "الحشد الشعبي" ضعف الدولة، إلّا أنها تعتمد عليها للحصول على عباءة الشرعية، إلى جانب رواتب رجال الميليشيات التابعة لها. باختصار، تريد هذه الكيانات دولة ضعيفة يمكنها الاستفادة منها ونهبها على حد سواء.

وبالمثل، يتصرف مقتدى الصدر وكأنه فوق الدولة، لكنه مع ذلك يتنافس على مكافآتها من خلال إدارة كتلة سياسية نافذة. فهو البطل في العديد من الأغاني والشعارات على المنصات الإعلامية، ويتحدث لغة عامة الناس، لكنه يستحضر أيضاً نسبه المقدس ودور عائلته في تاريخ الشيعة العراقيين. وليس لدى الصدر أيديولوجية معينة، غير أن شخصيته تجعل منه أسطورة.

وبدلاً من الترويج لثقافة ديمقراطية حديثة، تعمل العائلات الرائدة اليوم في العراق و«حكومة إقليم كردستان» على توليد ديناميكية إقطاعية، وصِدامية في نهاية المطاف، يحاول فيها كل حزب السيطرة على الدولة وسحق منافسيه. وتنطوي الفوضى الناجمة عن ذلك على مخاطر كبيرة، كما استنتج العراقيون من الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، على الرغم من أن الجهود الدولية المناهضة لـ "داعش" دعمت عن غير قصد السياسة العراقية الحالية التي محصلتها صِفر.

الديمقراطية العراقية

يشكل بروز الزعماء النافذين ظاهرة عالمية، ولكنها ذات أسباب مختلفة في مناطق مختلفة. وفي حين يتم الاستشهاد في الغرب بـ"المظالم الاقتصادية" و"رد الفعل الثقافي" كدوافع، إلّا أن القصة تختلف في العراق وكردستان، حيث تملك كل كتلة سياسية قائمة على شخصية أو عائلة قصة مميزة ولكن مساراً مماثلاً. وكل ذلك يمثل تراجعاً ديمقراطياً في العراق. ومع ذلك، تجد أحزاب اليوم، على الرغم من ازدرائها للديمقراطية، أنه من المفيد الانخراط في "الديمقراطية الموجهة" لأن النظام الحالي يزيد من فرصها في الاحتفاظ بالسلطة، الذي هو هدفها الحقيقي الوحيد.

ومن المرجح أن يؤدي تزايد انعدام ثقة الرأي العام بالديمقراطية، الذي أظهرته استطلاعات الرأي، إلى إضعاف النظام البرلماني الحالي في العراق بصورة أكثر وتكثيف الدعوات المطالبة بنظام رئاسي ودولة مركزية قوية. وبما أنه يتعذر وجود ديمقراطية ليبرالية في غياب أحزاب سياسية حقيقية، فإن اضمحلال الأحزاب العراقية يؤدي إلى تقويض العملية الديمقراطية ويعرض للخطر عملية الانتقال إلى الحكم الديمقراطي الطويلة الأمد والمضطربة بالفعل. وتتقاسم الأحزاب السيادة مع الدولة، ونتيجة لذلك، تُضعِف الدولة وتستولي على عائداتها وتُفاقم الفوضى.

الخاتمة

في العراق و"إقليم كردستان"، لا يُعتبر الدور المركزي للشخصية والعائلة في المجتمع جديداً، لكن الأهمية السياسية لهذه العائلات تغيرت بشكل كبير، ومن بينها قوتها المسلحة، وثرواتها، ودورها في الشؤون الخارجية. ويمكن إرجاع هذه التغييرات إلى الديمقراطية الكردستانية في أوائل تسعينيات القرن الماضي والديمقراطية العراقية بعد عقد من الزمن.

وتختلف الأحزاب الحالية عن أمراء الحرب من خلال تجاوز منطقة معينة محددة، ويرجع ذلك جزئياً إلى هيمنة النفط على الاقتصاد العراقي. وفي سياق متصل، لم تتناول هذه الدراسة الإقطاعيات الأصغر حجماً التي تشبه إقطاعيات أمراء الحرب نظراً لأدوارها وارتباطاتها المحدودة نسبياً بالعائلات الأخرى. وركزت بدلاً من ذلك على الشخصيات والعائلات والأحزاب القائمة على السلالات الحاكمة، وهي اتجاهات تعكس التحول بعيداً عن المجتمع المحلي والمجتمع ككل والبلاد.

وتشكل الأحزاب السياسية العراقية، رغم ضعفها وعدم شعبيتها، الأدوات الأساسية لحكم البلاد. وعندما يتم الاستيلاء عليها فعلياً من قبل شخصيات وعائلات تسعى إلى الإثراء الذاتي وترسيخ سلطتها، فهي تعزز الفساد والانزلاق المناهض الديمقراطية. ومن المؤسف بالنسبة للعراق أن هذه الأحزاب تُلحِق نفس القدر من الضرر بغض النظر عن انتماءاتها العرقية أو الثقافية أو الدينية.

وإحدى النتائج التي توصَّل إليها البحث في هذه "المذكرة السياسية" هي أن الأحزاب الأحدث عهداً تحركت بسرعة ملفتة نحو التفوق العائلي أو الشخصي، مما أحبط التطلعات إلى الديمقراطية الصريحة والتعددية في مرحلة ما بعد الغزو. وتشمل هذه جميع الفصائل السنّية، ومن بينها تحالف "تقدم" الذي يتزعمه الحلبوسي، إلى جانب "حراك الجيل الجديد" في كردستان بزعامة عبد الواحد، والكتل الشيعية بقيادة مقتدى الصدر وقيس الخزعلي. وفي كردستان، لم تتطور الأحزاب الرئيسية إلى شكلها الحالي القائم على العائلة إلا بعد سنوات في ظل نظام المكتب السياسي على النمط السوفيتي، حيث تبنّى جلال طالباني لقب الأمين العام بدلاً من الرئيس. وهكذا، في تلك السنوات الأولى، لم يكن "الاتحاد الوطني الكردستاني" ينتمي على وجه التحديد إلى فرد أو عائلة، ولم يشتد التركيز على العائلة إلا بعد وفاة طالباني في عام 2017. وفي الأحزاب العراقية الأخرى أيضاً، تراجع الطابع المغري لتجربة اجتذاب الدوائر الانتخابية الفعلية لصالح تعزيز سلطة العائلة وثرواتها.

ويمكن القول أن الأحزاب القائمة على الشخصيات تتطور حتماً إلى أحزاب عائلية، نظراً لاختلاط الموارد المالية والرغبة في الإمساك بالسلطة. ويمكن اعتبار مثل هذه الأحزاب أقل انفتاحاً من الأعمال المخصخصة، إذ تشبه بالأحرى الأنظمة الأرستقراطية والملكية السابقة حيث تشكلت جماعات حول نبلاء محددين تنازعوا مع منافسيهم.

ومن المؤسف أن الأحزاب الشيعية والسنّية في مناطق أخرى من العراق تتبع الاتجاه الشخصي أو العائلي نفسه السائد في «حكومة إقليم كردستان». فهذه الأحزاب تتأثر بالأفكار الدينية الشيعية والسنّية، ولو بطرق مختلفة. على سبيل المثال، لكي ينأى الزعماء السنّة بأنفسهم عن تنظيم "الدولة الإسلامية"، يعكسون بشكل متزايد صورة علمانية. ويشير العديد من الجهات الفاعلة الشيعية البارزة، مثل الصدر والحكيم، إلى الروابط مع عائلاتهم ومؤسساتهم الدينية ذات الصلة بهم. وتتمسك الشخصيات مثل هادي العامري وقيس الخزعلي، الذين يفتقرون إلى هذه المؤهلات العائلية والدينية، بسجلهم في محاربة الولايات المتحدة من جهة وتنظيم "الدولة الإسلامية" من جهة أخرى، أو بصداقتهم مع الرمزَين الشيعيَين الراحلَين سليماني والمهندس. وهكذا، تختلط السياسة بالمقدسات على مستويات مختلفة. ولأغراض المقارنة، واجهت الجماعات السنّية لأسباب مختلفة صعوبة في تأسيس أحزاب سياسية، مما سمح لشخصيات سنّية قبلية رفيعة المستوى بالسيطرة على المجال السياسي. ومع ذلك، فإن بروز الحكم المبني على الشخصيات يظهر جلياً من خلال بروز رئيس مجلس النواب السابق محمد الحلبوسي، وشاسوار عبد الواحد في كردستان.

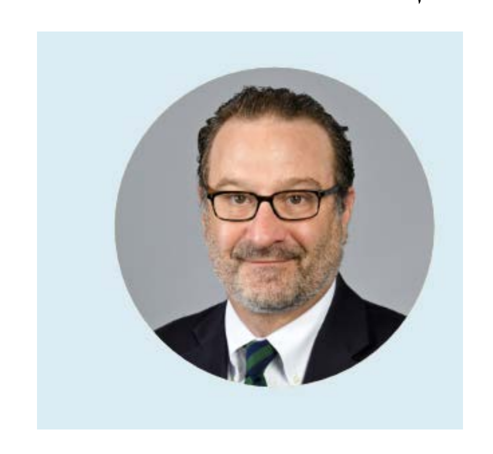
وتحمل جميع هذه الاتجاهات إشارات منذرة بالسوء بالنسبة للديمقراطية العراقية، وتشمل المؤشرات القاتمة سيطرة العائلات على قنوات الإعلام الخاصة بها، وسط غياب الإعلام المستقل في العراق. وبالتالي، فإن أولوية السرديات العائلية المتمحورة حول الذات تحجب الأحداث الوطنية والقضايا الاجتماعية المهمة الأخرى، بينما تثبت أن هذه الجماعات لا تمنح الأولوية للأهداف المدنية أو الوطنية الأوسع نطاقاً. وفي حين قد تتنافس الأحزاب مع بعضها البعض علناً، إلا أنها في الواقع متشابهة في طبيعتها. وفي كردستان، سيطرت العائلة على الحكومة جزئياً بسبب ارتفاع تكاليف الصيانة العامة البحتة. وفي كل من بغداد وأربيل، تنتهك الشخصيات سيادة القانون، مما يهدد انفتاح النظام ومساءلته.

ورداً على المسار السياسي الحالي في العراق، يتعين على الولايات المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة العالمية تحقيق التوازن بين الاعتراف بالسلطة الفعلية لقادة الدولة وبين تسليط الضوء على دورهم في تقويض الديمقراطية في البلاد. وربما قد يؤدي التعامل مع هذه النخب إلى الإضرار بسمعة الولايات المتحدة باعتبارها حصناً للحرية والديمقراطية. لكن من خلال معاينة الوضع من جوانبه كافة، يسمح التعرف على نموذج

الشخصية أو العائلة في المقام الأول بتكوين لمحة مفيدة للتعامل مع السياسة العراقية على الأقل. وعلى وجه التحديد، سيتطلب الحكم العراقي الفعال و"البيشمركة" المتماسكة، وهما مصلحتان معلنتان للولايات المتحدة، التواصل مع جهات فاعلة أخرى غير تلك الموجودة حالياً في السلطة، مثل أحزاب المعارضة، ومجتمع الأعمال، والمجتمع المدني. ويمكن استشفاف الأمل من مظاهرات حركة تشرين عام 2019، التي خرج أنصارها إلى الشارع وهم يهتفون "نريد وطناً"، وليس منافسات تخدم المصالح الذاتية كما يحصل بين فصائل المالكي والصدر وبين عائلتي البارزاني وطالباني. إن المعارضة العراقية موجودة بالفعل، ولكنها واجهت عراقيل حتى الآن بسبب افتقارها إلى التنظيم والموارد، إلى جانب ردود الفعل المضادة العنيفة ومناورات أصحاب النفوذ الذين يريدون استمرار النظام الحالي.

الكلمة الختامية:

مسار أمريكي ضيق لدعم الديمقراطية العراقية



بقلم ديفيد شينكر

"زميل أقدم في برنامج توب" ومدير "برنامج ليندا وتوني روبين للسياسة العربية" في معهد واشنطن

في عام 2004، أي العام الذي أعقب الغزو الأمريكي للعراق والإطاحة بالرئيس صدام حسين، أخبر نائب وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بول وولفويتز "لجنة القوات المسلحة" في "مجلس الشيوخ الأمريكي" أن هدف واشنطن هو "عراق ديمقراطي يحترم حقاً رغبات شعب العراق". وعلى الرغم من التمرد الذي طال أمده، وسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" (على مناطق كثيرة في العراق)، والتدخل المستمر من جانب إيران، يفتخر العراق اليوم بأنه ربما يكون أقوى ديمقراطية في الشرق الأوسط العربي. ويقيناً، أن الديمقراطية العراقية اليوم ليست بنفس القدر من المتانة التي كانت عليها قبل عقد من الزمن. ومع ذلك، اعترفت إدارة بايدن بالتقدم الذي أحرزته بغداد من خلال ضم العراق كمشارك في "قمتها من أجل الديمقراطية" في آذار/مارس 2023، وكانت الدولة العربية الوحيدة التي تلقت دعوة.

ومع ذلك، وكما لاحظ مؤلفا هذه "المذكرة السياسية"، فحتى التقدم الديمقراطي المتواضع في العراق مهدد اليوم. فالهيمنة المتزايدة للسلالات الحاكمة والزعماء النافذين تؤدي إلى تآكل المؤسسات الديمقراطية في العراق. وبالإضافة إلى مفاقمة الفساد وسياسات المحسوبية، فإن هذا الاتجاه يقوّض الأحزاب السياسية، ويمكّن الميليشيات، ويضعف سلطة الدولة. وبرزت هذه الظاهرة للمرة الأولى في "كردستان العراق"، ولكن مع مرور الوقت بدأت تترسخ في بغداد.

وأصبح الوضع السياسي في العراق يشبه بشكل متزايد الوضع في لبنان. فقد أثبت نظام الزعامة القائم على المحسوبية السياسية العشائرية أنه كارثي بالنسبة للبنان، ولا يبشر هذا الاتجاه بالخير بالنسبة للعراق أيضاً. إن ميل العراق المتزايد نحو السياسة القائمة على الشخصية بدلاً من تلك القائمة على المصالح، له أيضاً تداعيات على واشنطن. لقد كان على الإدارات الأمريكية المتعاقبة التعامل بالفعل مع السياسات القبلية الفوضوية في كردستان. ومن وجهة نظر واشنطن، جسدت «حكومة إقليم كردستان» - الجيب الموالي للغرب في العراق -

في مرحلة ما إمكانات هائلة للتقدم الديمقراطي والاقتصادي. ولكن مع تعاظم نفوذ عشيرتَي البارزاني وطالباني، تضاءلت تلك الآمال.

واليوم، أصبحت حرية التعبير والفرص الاقتصادية محدودة في «حكومة إقليم كردستان»، وتم تأجيل الانتخابات، وتتزايد الهجرة إلى الخارج بشكل حاد وفقاً لبعض التقارير. وفي الوقت نفسه، أصبحت الأجهزة الأمنية في المنطقة وقوات "البيشمركة" المسلحة حزبية إلى حد كبير، حيث تخدم عشائرها بدلاً من «حكومة إقليم كردستان». وفي عام 2022، اغتيل مسؤول أمني انشق عن حزب "الاتحاد الوطني الكردستاني" بزعامة طالباني وانضم إلى "الحزب الديمقراطي الكردستاني" بزعامة البارزاني، في معقل "الحزب الديمقراطي الكردستاني" في أربيل.

ويُعقّد هذا الاستقطاب جهود واشنطن لإصلاح "البيشمركة" وتحسين قدراتها، التي كانت في السنوات الأخيرة حاسمة في الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية". كما أنه يثير شبح استئناف العنف بين الأكراد، وهو تطور يمكن أن يهدد خطوط الاتصال الأمريكية، التي تشكل مركزاً لوجستياً حيوياً بين العراق والقوات الأمريكية المنتشرة في سوريا. وبشكل أكثر عموماً، يهدد الخلاف الداخلي المتزايد بين العائلات السياسية في «حكومة إقليم كردستان» بتقويض الاستقرار والأمن في المنطقة، مما يوفر فرصاً جديدة لإحياء تنظيم "الدولة الإسلامية" الضعيف حالياً.

كذلك، يُعد الاتجاه الظاهر نحو الزعماء السياسيين النافذين والسلالات الحاكمة في بغداد ظاهرة مؤسفة. ومن باب الإنصاف، فقد اعتاد العراق منذ فترة طويلة على هذا النوع من القيادة. فمنذ عام 1979 إلى عام 2003، هيمن صدام حسين، الديكتاتور القبلي الذي كان سينقل بلا شك منصبه إلى أحد أبنائه، على سياسة البلاد. ولا تبشر عودة العراق المرتقبة إلى سيطرة الزعماء السياسيين النافذين مثل نوري المالكي، بالخير للبلاد التي تواجه أساساً تحديات خطيرة في مجال الحكم. وإذا لم يتم عكس هذا الاتجاه، فمن المرجح أن ينتشر الفساد، وتتكاثر الميليشيات، ويشهد الاستثمار الأجنبي ركوداً، وتكتسب إيران المزيد من النفوذ، ويستمر سجل بغداد السيء في تقديم الخدمات. باختصار، ستكون آفاق إرساء الديمقراطية في العراق قاتمة.

لدى الولايات المتحدة مصلحة دائمة في نجاح العراق. فالعراق القوي والديمقراطي الذي يستجيب لرغبات ناخبيه سيكون جاراً أفضل للأردن ودول الخليج وسيعزز الاستقرار الإقليمي. وفي المقابل، إذا خضعت بغداد لسيطرة زعماء أحزاب بالوراثة يهمهم البقاء في السلطة أكثر من اهتمامهم بتمثيل إرادة المواطنين العراقيين، فسوف تعكس القرارات المتعلقة بالسياسات مخاوف ضيقة ومحدودية الأفق، مما يسرّع الغليان الداخلي ويستدعي التدخل الأجنبي.

ويقيناً، سيكون من الصعب على واشنطن كبح هذا التطور الإشكالي في السياسة العراقية. بإمكان إدارة بايدن من خلال بعثاتها الدبلوماسية المستقبلية إلى بغداد وأربيل، بل وينبغي عليها أن تستمر في التأكيد على أهمية الحكم الرشيد، حتى لو لم ينجح هذا المسار حتى الآن. ويمكن أن ينطوي نهج أكثر فعالية على قدر أقل من التعامل مع هؤلاء الزعماء النافذين، بل إدراجهم حتى، عند الضرورة، على لائحة العقوبات بموجب "قانون ماغنيتسكي العالمي" أو "قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية"، على خلفية الفساد، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو دورهم في تقويض سيادة القانون. بإمكان واشنطن أيضاً أن تشترط تسديد الرواتب الأمريكية المخصصة "للبيشمركة" والبالغة 240 مليون دولار سنوياً بتوحيد القوة وعدم تسييسها. وقد ناقشت الإدارات الأمريكية المتعاقبة المشروطية كأداة لتحفيز هذا الإصلاح، لكنها امتنعت عن تنفيذها.

وفي حين أن هذه التدابير الاقتصادية وتدابير انخراط الولايات المتحدة من شأنها أن تعكس بشكل أفضل أهداف السياسة الأمريكية في العراق، إلا أنها لا تخلو من المخاطر. على سبيل المثال، قد يؤدي تخفيض التمويل الأمريكي "للبيشمركة" إلى زيادة خطر عودة تنظيم "الدولة الإسلامية". وقد يؤدي تقليل التعامل مع بعض أصحاب النفوذ المثيرين للجدل بل الرئيسيين إلى عرقلة الدبلوماسيين الأمريكيين. وفي النهاية، يمكن لمقاربة من هذا القبيل أن تدفع أيضاً «حكومة إقليم كردستان» وبغداد إلى الارتماء بصورة أكثر في أحضان طهران، التي لا تهتم بالحكم الرشيد أو بنجاح العراق. إن الخيارات السياسية المتاحة لواشنطن أقل من أن تكون مثالية. ومع ذلك، ففي غياب سياسة أمريكية فعالة لمواجهة الاتجاه المتمثل بالسياسات القائمة على الأُسرة أو الزعماء النافذين، فقد تكون المخاطر التي تواجهها بغداد وواشنطن وخيمة.